جـامـعـة الـشـرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية

The Impact of Applying Fair Value Approach on the Financial Statements of Jordanian Commercial Banks in the Light of the Financial Crisis

إعداد الطالب

باسل فهد عبد الحميد قشلان

المشرف

الدكتور حسام الدين الخداش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قســــم المحاســـــبة

كليـــة الأعمـــال

جامعة الشرق الأوسط

أيـــار – 2011

تـــفويـــض

أنا الموقع أدناه باسل فهد عبد الحميد قشلان، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقيا و إلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث و الدراسات العلمية عند طلبها .

الإسم : باسل فهد عبد الحميد قشلان

التاريخ : 16/ 5 / 2011

التوقيع :

قــرار لجنـــة المناقشـــــة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية** "، وأجـــيزت بتـــاريخ : 16/ أيـــار / 2011 .

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــــة		التوقيـــع
أ. د . محمـــد عطيـــة مطـــر	رئيســـاً	
د . حسام الدين مصطفى الخداش	مشرفاً– الجامعة الهاشمية	
د . جمعـــة فـــلاح حميـــدات	عضواً– جامعة البتـــرا	

شكر و تقدير

الحمد لله الذي منّ علي بالصحة والعافية لأمضي قدماً بإذنه تعالى لإكمال دراسة الماجستير.

وأود أن أشكر الله بأن أكرمني بوالدين يحبان العلم أضاءا لي نور دربي لأكون لهم الأمل بإذن الله، و أود أن اشكر أشقائي الذين كان لهم دور الدعم المعنوي ،و أشكر زوجتي التي انشغلت عنها أثناء فترة الدراسة وطلب العلم والتي كانت مولد شحن الهمم، وأشكر أولادي الذين قصرت في حقهم، ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشكر الأستاذ المشرف الفاضل على إشرافه ودعمه لي في إتمام رسالتي وأيضا أشكر لجنة المناقشة التي قبلت مناقشة رسالتي.

إهـــــداء

إلى من أكن لهم الاحترام والتقدير والاعتراف بالجميل.. والـــدي الحبيبين.

إلى من أناروا لنا الطريق ووضحوا لنا المسالك.. معلمينا و أساتذتنا الأفاضل.

إلى رفاق حياتي ، وأرجو الله أن يحفظهم.. إخواني وأخواتي

إلى رفيقة دربي.. زوجتي الغالية.

إلى من أرجو أن يكونا من أنوار العلم .. أبنائي معتصم وعبد الرحمن

إلى كل طالب علم يريد بعلمه مرضاة الله..

قائـــمة المحتويـــات

قائمـــة الجــداول

قائمة الأشــكال

أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية

إعداد الطالب :

باسل فهد عبد الحميد قشلان

بإشـــــراف :

الدكتور حسام الدين الخداش

مــلخــص الدراســـــــة

كانت هناك مطالب متزايدة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة لتقديمها معلومات محاسبية ملائمة تعكس واقع المنشآت خاصة في ظروف التضخم. ولكن مع حدوث الأزمة الماليـــة العالميـــة الأخيرة فقد ألقى بعضهم اللَوم على تطبيق القيمة العادلة وقال بعضهم أنها هي من كان وراء الأزمة المالية. وقد هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علـــى الدخل و حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية المحلية للأعوام 2006 ولغاية 2009. إذ قام الباحث بعمل مقارنة بين النتائج المالية المنشورة باستخدام القيمة العادلة و تلـــك المحـــسوبة حسب الكلفة التاريخية للأصول المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (39) IAS على امتداد فترة الدراسة و تحليلها فيما يخص أثرها على الدخل و حقوق الملكية لهذه البنـــوك. و قـــام الباحث أيضا بتحليل التغير للدخل و حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية المحلية للنتـــائج المنشورة باستخدام القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية، بمقارنـــة النتـــائج للـــسنين 2006, 2007 (ما قبل حدوث الأزمة المالية العالمية)، مع السنتين التاليتين 2008، 2009 واللتين تمثلان فترة حدوث الأزمة و امتدادها.

جاءت نتائج الدراسة لتظهر أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية لتعبر عن القيمة الملائمة لأصول المنشأة ، و أن

تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي من عكست آثار الأزمة المالية على القوائم المالية فبينت الواقع بشفافية. إن الأزمة المالية و رغم وقعها السلبي على الاقتصاد قد أسهمت في تطوير المعايير الدولية بإصدار المعيار الدولي الجديد رقم (9) IFRS . و قد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية له أثر إيجابي على أداء إدارة البنوك في اتخاذ الإجراءات و القرارات الاقتصادية الرشيدة بناء على بيانات ملائمة تعكس الواقع .

The impact of applying fair value approach on the financial statements of Jordanian commercial banks in the light of the financial crisis

Prepared by :

Bassel Fahed Qashlan

Supervised by :

Dr. husam Al-Deen Al-Khaddash

ABSTRACT

There were increasing demands for the application of fair value accounting to increase the accounting information relevancy in order to reflect the economic reality of the firms especially in case of the inflation. At the time of the last global financial crises some were blame the application of fair value for such crisis. This current study aimed to analyze the impact of the application of fair value accounting on the income and owners equity of the local Jordanian commercial banks for the years 2006 to 2009. The researcher compares between the financial results calculated by using the fair value accounting and those calculated according to historical cost and the effect of such differences on the income and owners equity. Also the researcher analyzed the changes in income and owners equity which come as a result of using the fair value in light of the global financial crisis. The comparison includes the results of 2006 and 2007 as the period before the global financial crisis with the following two years 2008 and 2009 as the period of crises.

The results of the study indicate that the application of fair value accounting support the relevancy of the accounting information at

the time of preparing the financial statements. The application of fair value accounting decreases positively the effect of the financial crisis because it reflects the real economic situation apparently. The financial crisis and despite its negative impact on the economy, it has contributed to the development of international accounting standards by issuing a new international standard, which is IFRS (9). This study concluded that the application of fair value accounting has a positive effect on the banks' management by taking actions and decisions based on the relevant data.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 المقدمة:

لقد شكل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل ملزم لكثير من الشركات في الدول النامية تحدياً بالنسبة للمحاسبين بسبب تركيز المعايير على القيمة العادلة كوسيلة لتحسين عرض القوائم المالية، فرغم أهمية استخدام القيمة العادلة في قياس بعض الأصول لإبراز معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي البيانات المالية الا ان استخدامها في بعض الاسواق التي تحكمها المضاربات أو استخدامها في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية أصبح مدار اهتمام وتساؤل. ومن المعلوم ان العالم بدأ مؤخرا يعاني من أزمة مالية عالمية وفي الواقع يعتبر القطاع المصرفي في الولايات المتحدة بشكل خاص وفي العالم بشكل عام الأكثر تأثراً بهذه الأزمة وبشكل متسارع وغير مسبوق (القشي و طبايبة ،2009). إذ إن القطاع المصرفي يعد أحد الركائز الرئيسة للاقتصاد بدأت جميع القطاعات الاخرى تقريباً تتأثر بهذه الأزمة بشكل مباشر لدرجة ان الجميع بدأ يعتقد أن الكساد أصبح واقعاً مراً قد يؤدي إلى آثار سلبية على مستوى العالم ككل. ومن هذه الحقيقة تبادر لذهن الباحث سؤال مفاده :- ما أثر تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية ؟.

والسبب في تبادر هذا السؤال بشكله الحالي هو ضرورة تقييم اهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية وخاصة أن القطاع المصرفي الذي تأثر بهذه الأزمة بشكل مباشر هو من القطاعات المهمة التي يتوقع أن يكون لمحاسبة القيمة العادلة أثر على بياناته المالية.

بما أن الأردن جزء من المنظومة العالمية ، فقد سعت الحكومة إلى اللحاق بالركب العالمي بشتى الطرق والوسائل ومن أبرزها إلزام الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، أي أن الشركات المدرجة جميعها ومن ضمنها البنوك التجارية ملزمة بمعايير المحاسبة الدولية بما فيها معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية. وبالتالي فإن البنوك التجارية الأردنية لن تكون مستثناة من آثار هذه الأزمة المالية العالمية ، وبناءً عليه فقد سعى الباحث للإجابة عن سؤال بحثه الرئيسي في ظل جميع المستجدات الخاصة بالقيمة العادلة ، والصادرة عن معايير المحاسبة الدولية كمحاولة للخروج بالنتائج والتوصيات التي قد تسهم في تقييم أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في ظروف سوقية ومالية مختلفة.

2/1 مشكلة الدراسة و أسئلتها:

في ضوء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والأثر على اقتصاد العالم بوجه عام فإنه من غير الملائم أن تعمل السياسات المحاسبية والقائمون عليها بمعزل عن التطورات الاقتصادية المهمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات . ففي الأزمة الأخيرة تم الاهتمام باستخدام القيمة العادلة في تقييم بعض الأصول مثل الأدوات المالية وفق المعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وخيار تقييم الموجودات غير المتداولة بالقيمة العادلة وفق المعيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 40 والخاص بالممتلكات الاستثمارية ، وكان هذا الاهتمام بسبب الرغبة في تزويد مستخدمي القوائم المالية ببيانات أكثر ملاءمة لقراراتهم . فاستخدام القيمة العادلة بين واقع التضخم الاقتصادي في نتائج الأعمال وحقوق الملكية وبالتأكيد عكس حالات الانكماش الاقتصادي في ظل الأزمة

المالية العالمية. والسؤال هنا هل ما زال الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية للمنشأة في ظروف التضخم الاقتصادي بنفس الاهتمام كما هو حالياً في حالة الازمة المالية العالمية ؟

و بالتالي يمكن صياغة أسئلة مشكلة الدراسة كما يلي:

1- هل هناك أثر مهم لاستخدام القيمة العادلة على نتائج أعمال البنوك التجارية الأردنية ؟

2- هل هناك أثر مهم لاستخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية ؟

3- ما أثر استخدام القيمة العادلة على نتائج أعمال البنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية في أسواق غير نشطة ؟

4- ما أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية في ظل الأزمة المالية العالمية في أسواق غير نشطة ؟

5- هل تعتبر القيمة العادلة مقياسا ملائماً بصرف النظر عن الظروف المالية في السوق؟

3/1 أهداف الدراسة:

من الملاحظ بأن هذه الأزمة المالية العالمية فريدة من حيث النوع والكم، وخصوصا أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي مسيطر وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد بدأت تنتشر وبشكل متسارع بين أقطاب ودول العالم (القشي و طبايبة،2009) . ومن جميع الحقائق السابقة وبالاستناد على الأثر المباشر للأزمة على القطاع المصرفي وخطورة هذا الأثر على الاقتصاد وبشكل عام فإن الباحث يسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1) محاولة تعريف الأزمة المالية العالمية الحالية وإظهار تسلسل حدوثها وأسبابه.

2) مناقشة الآراء العالمية حول مسألة ملاءمة معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة في ظروف الأزمة المالية العالمية.

3) محاولة معرفة أثر القيمة العادله على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية.

4) الخروج بالنتائج واقتراح التوصيات.

4/1 أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في أي دولة حيث يمثل القطاع المصرفي عصباً أساسيا وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد من منطق أن القطاع المصرفي يعمل على تثبيت السياسة النقدية في السوق كما أنه من خلاله يتم تمرير سياسات الدولة النقدية . ويجب الإشارة إلى أن القطاع المصرفي يمثل ركيزه لجميع قطاعات الأعمال إذ إنه قناة رئيسية لتمرير الأموال بين الفائض لدى المدخرين والعجز لدى المستثمرين، وكما أنه يستثمر أمواله بشكل لايستهان به في الأسواق المالية أي انه كسوق نقدي يعد ركيزة للسوق الرأسمالي.

بما أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل مباشر على القطاع المصرفي فإنها وبشكل غير مباشر وبسبب تأثيرها على هذا القطاع أثرت على باقي الأسواق بشتى أشكالها وأنواعها من منطق تداخل تلك الأسواق في القطاع المصرفي بشكل لا يستهان به .

من جميع ما سبق يعتقد الباحث بأنه إن استطاع بيان أثر استخدام القيمة العادله على البنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية الحالية واقتراح التوصيات الملائمة فإنه قد يسهم ولو بشكل متواضع بجعل القطاع المصرفي على جاهزية لمجابهة هذه الأزمة والتحوط لها مما قد يقوي بنية البنوك التجارية بالأردن بشكل عام وقد يكون له انعكاس إيجابي على

جميع الأسواق الوطنية والذي سوف يسهم بشكل إيجابي في رفع سويه الاقتصاد الوطني وتجنبه قدر الإمكان الآثار السلبية لهذه الأزمة المالية العالمية.

وكذلك مدى الاعتماد على معلومات مالية ذات أهمية لأطراف داخلية وخارجية مرتبطة بهذه المنشآت الاقتصادية في ظل أزمة مالية ، فإن نتائج هذه الدراسة تفيد الأطراف الداخلية والمتمثلة بإدارة الشركة وموظفيها والأطراف ذات العلاقة ، بالإضافة إلى أطراف خارجية متمثلة في واضعي المعايير والهيئات الرقابية و التنظيمية (مثل هيئة الأوراق المالية و البنك المركزي ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات ...الخ) وأيضاً المؤسسات المهنية (مثل جمعية المحاسبين القانونيين) والمستثمرين المحليين أو الخارجيين.

5/1 فرضيات الدراسة:-

الفرضية الأولى: Ho-1 لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثانية: Ho-2 لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثالثة: Ho-3 لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على الدخل في ظل الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الرابعة: Ho-4 لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية في ظل الأزمة المالية العالمية.

6/1 نطاق الدراسة:-

1) إن نطاق الجزء الميداني منها ينحصر على المؤسسات المالية – البنوك التجارية الأردنية على وجه الخصوص والسبب (حيازتها للمحافظ بشكل أوسع ، إقراضها العقاري واستثماراتها الخارجية) .

2) حصر هذه الدراسة فقط بتأثير الازمة المالية العالمية في الجانب المالي وبالقيمة العادلة الظاهرة ضمن القوائم المالية للبنوك الأردنية على وجه الخصوص.

3) تتحدد نتائج هذه الدراسة بالسياق الزمني الذي ستجري فيه على القوائم السنوية للبنوك التجارية الأردنية للأعوام 2006 ،2007 ،2008 ،2009 .

4) حصر هذه الدراسة فقط على بنود الأصول المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي 39 (IAS (39 والمتمثلة بالأسهم والسندات.

7/1 التعريفات الإجرائية:

التعريفات الاجرائية أدناه لتوضيح بعض المصطلحات البحث حسب تعريف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لعام 2010 :

- **المبلغ المرحل(المسجل) (Carrying amount)**: هو المبلغ المعترف به للأصل في قائمـــة المركز المالي بعد خصم أي استهلاك متراكم وأي خسارة تدني في قيمة الأصل .

- **التكلفة المطفأة لأصول مالية أو لالتزامات مالية (Amortized Cost of a Financial asset or financial liability):** هي المبلغ الذي قيست به الأصول أو الالتزامات المالية عند الاعتراف المبدئي ناقصاً التسديدات الرئيسية ، مضافا إلى ذلك أو مخصوماً منه الإطفاء التراكمي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق ، ومخصوماً منه كذلك أي تخفيض (مباشرة أو من خلال استعمال حساب مخصص) خاص بانخفاض القيمة أو عدم إمكانية التحصيل .

- **أسلوب الفائدة الفعالة (Effective interest method)**: هو أسلوب لحساب الإطفاء باستخدام سعر الفائدة الساري المفعول لأصول مالية أو التزامات مالية (أو مجموعة من الأصول المالية أو التزامات المالية) وتخصيص فائدة الدخل أو فائدة المصروف على الفترات المناسبة .

- **عقد الضمان المالي:** هو عقد يتطلب أن تقوم الجهة المصدرة للأداة المالية بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1/2 الإطار النظري:

مقدمة:

بما أن القيمة العادلة هي محور اهتمام هذه الدراسة فنتناول في هذا الجزء النظري مفهوم القيمة العادلة، و الخصائص النوعية للبيانات المالية إضافة إلى بعض المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة ،وكذلك أهمية القيمة العادلة من وجهة نظر التشريعات الأردنية ، وأيضا أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية و تداعياتها و تأثيرها على الأردن .

1/1/2 مفهوم القيمة العادلة :

فقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995م والمعدل عام 1998م ضمن البند الخامس (تعريفات) القيمة العادلة على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت"(IFRSs, 2006). كما عرف المعيار رقم (107) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الفقرة الخامسة القيمة العادلة على أنها: " القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية".

ويفهم من التعريفين السابقين أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجارى بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين.

كما أشارت الفقرة (80) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن تعريف القيمة العادلة يستند إلى افتراض أن: " المشروع سيستمر في أعماله دون وجود أي نية لتصفية أو تحجيم أعماله بشكل كبير أو القيام بعملية بشروط غير ملائمة. لذلك فإن القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سيستلمه أو يدفعه مشروع في عملية جبرية أو تصفية غير طوعية أو بيع تصفية، إلا أن المشروع يأخذ ظروفه الحالية بالاعتبار عند تحديد القيم العادلة لأصوله المالية والتزاماته المالية. فمثلا القيمة العادلة لأصل مالي قرر المشروع بيعه نقدا في المستقبل القريب يتحدد بالمبلغ الذي يتوقع استلامه من هذا البيع. إن مبلغ النقد الذي سيتم الحصول عليه من البيع الفوري سيتأثر بعوامل مثل السيولة الحالية وعمق سوق الأصل".

فمفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدد وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو بيع مضطر(السعافين، 2004).

ويستخلص مما تقدم أن القيمة العادلة تبنى على العوامل التالية:

1- وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.

2- أطراف غير ذوي علاقة، و راغبة ومطلعة.

3- وجود ظروف طبيعية.

4- استمرارية المشروع.

5- تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقا للسوق النشط أو غير النشط.

6- و في حالة عدم وجود سوق نشطة Not active market فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب

التقييم. وتشمل الأساليب الفنية للتقييم، بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف الراغبة والمطلعة حسب النماذج التالية (IASB, IAS No.39, AG7):

1/6 نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم Discounted cash flow analysis.

2/6 نماذج تسعير الخيار Option pricing models.

وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوق بها للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية Actual market transactions ، يستخدم ذلك الأسلوب.

2/1/2 الخصائص النوعية للبيانات المالية :

تم اعتماد إطار إعداد وعرض البيانات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للبيانات المالية على النحو التالي(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009):

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. إن الخصائص النوعية الأساسية الأربع هي :

القابلية للفهم والملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة ، وسيتم تناول خاصتي الملاءمة و الموثوقية لصلتهما و ارتباطهما بموضوع قياس القيمة العادلة من حيث مدى ملاءمة و موثوقية قياسها وكما هو مبين أدناه :

1- خاصية الملاءمة: "تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة" (الشيرازي، 1990). أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار ، فمفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية (القشي و الخطيب ، 2004):

أ. التوقيت الملائم – أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة (Hendriksen et. al., 1992).

ب. القدرة على التنبؤ – وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية ، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه.

ج. القدرة على إعادة التقييم – ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام (معلومات) وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة (Hendriksen et. al., 1992).

2- خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

لكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ، ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

و قد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009):

أ. التمثيل الصادق:

لتكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول، و بالتالي على سبيل المثال يجب أن تمثل قائمة المركز المالي بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول و التزامات و حق ملكية للمشروع بتاريخ و ضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف.

ب. الجوهر فوق الشكل :

لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها و قدمت طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس شكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، و مع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، و في تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها (إذا كان حقا هناك عملية بيع).

ج- الحيـــــاد:

يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز حتى تكون موثوقة ، و لا تعد البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا. فالمعلومات المتحيزة ، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات (القشي و الخطيب ،2004).

د- الحـــــذر:

و يقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجـــراء التقـــديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الـــدخل أو تقليـــل للالتزامات و المصروفات. إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجـــاد احتياطيـــات ســـرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول و الـــدخل أو مبالغـــة متعمـــدة للالتزامـــات

والمصروفات و ذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة و عليه فإنها لن تمتلــك خاصــية الموثوقية.

هـــ- الاكتمال:

لتكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الماديــة والتكلفة ، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و بالتالي تصبح غير موثوقة و ضعيفة من حيث ملاءمتها.

أما القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة فهي كالتالي (القشي و الخطيب، 2004):

1- التوقيت المناسب:

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب و توفير المعلومات الموثوقة. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الأخر معروفة. وهذا يضعف الموثوقية، وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير و لكن ذات فائدة متدنية للمستخدمين عند ذلك. لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة و الموثوقية، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

تعد الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيداً متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنـــافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات. ومهما يكن

فإن تقييم المنافع و التكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية اتخاذ الأحكام، و فوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات . فعلى سبيل المثال: إن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المشروع. لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة- المنفعة على أية حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير - بشكل خاص- وكذلك معدي و مستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

3- الموازنة بين الخصائص النوعية:

في الممارسة العملية غالباً ما تكون الموازنة أو المقايضة بين الخصائص النوعية ضرورية. و بشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص من أجل تحقيق هدف البيانات المالية. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

4- الصورة الصحيحة والعادلة (التمثيل العادل):

توصف البيانات المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالية و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمشروع. و مع هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و المعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنها في العادة بيانات مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة و العادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.

3/1/2 محاسبة القيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة الدولية :

مقدمة:

سيتم التحدث عن بعض المعايير المحاسبية الدولية التي سمحت بمنهج محاسبة القيمة العادلة وهي:

- أولاً : معيار المحاسبي الدولي IAS 40 – الممتلكات الاستثمارية.
- ثانياً : معيار المحاسبي الدولي IAS 16 – الممتلكات والمصانع والمعدات.
- ثالثاً : معيار المحاسبي الدولي IAS 39 – الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

أولاً: معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الممتلكات الاستثمارية :

عرف المعيار الممتلكات الاستثمارية (Investment Property) بأنها الأراضي أو المباني أو جزءٌ من المباني أو كليهما والمحتفظ بها لأغراض جني الإيرادات من تأجيرها أو لأغراض جني الأرباح من ارتفاع القيمة الرأسمالية لها بمرور الزمن ولا يدخل ضمن هذا التعريف(السعافين،2006):

أ. الأراضي أو المباني المستخدمة لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات في المنشآت أو المستخدمة لأغراض إدارية.

ب. الأراضي والمباني المحتفظ بها لأغراض بيعها ضمن النشاط العادي والطبيعي للمنشأة.

ج. الغابات والمصادر الطبيعية، وحقول التنقيب والتطوير للمعادن والبترول والغاز الطبيعي.

وينص هذا المعيار على أنه بعد الحيازة للممتلكات الأستثمارية يوجد خياران لقياسها من أجل إعداد البيانات المالية وهما (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2010):

- **الخيار الأول:** يقضي بقياسها بالقيمة العادلة ، و يتم الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر تنتج عن التقييم في قائمة الدخل (مقدمة 12 (أ)، ص أ953).

- **الخيار الثاني:** يقضي بقياس الممتلكات الاستثمارية بالتكلفة (Cost model) مطروحا منها الاستهلاك المتراكم، وأية خسائر متراكمة تنتج عن تدني القيمة ، والشركات التي تختار هذه الطريقة يجب أن تقوم بالإفصاح عن القيمة العادلة لممتلكاتها الاستثمارية (مقدمة 12 (ب)، ص أ953).

- وقد نص المعيار على أنه في حال اتباع أي من الخيارين، يتوجب على المنشأة حينئذ تطبيق هذا الخيار في قياس جميع الممتلكات الاستثمارية التي تمتلكها(مقدمة 15، ص أ954)، وأن التغيير من طريقة إلى أخرى يجب أن يتم فقط في حال أن التغيير سوف ينتج عنه قياس وعرض أفضل للأملاك الاستثمارية(مقدمة 17، ص أ954).

ثانياً : المعيار المحاسبي الدولي 16 الممتلكات والمصانع والمعدات: Property, Plant and Equipment

هي الممتلكات والمصانع والمعدات التي يحتفظ بها المشروع من أجل استخدامها في إنتاج أو تزويد البضائع و الخدمات أو للإيجار للغير أو لأغراض إدارية، و يتوقع أن يتم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2010).

الممتلكات والمصانع والمعدات يجب أن يعترف بها عندما يتحقق الشرطان التـــاليان(فقرة 7، ص أ439):

1- هناك منافع اقتصادية من المحتمل تدفقها للمشروع من الأصل .

2- يمكن قياس التكلفة بموثوقية.

القياس المحاسبي الأولي للممتلكات والمصانع والمعدات:-

القياس المبدئي يكون بالتكلفة (فقرة 15،ص أ441).

القياس اللاحق للاعتراف(فقرة ،29 ص أ444) :-

يجب على المنشأة أن تختار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية ويجب تطبيقها على كامل أنواع الصنف من الموجودات .فيمكن تطبيق نموذج التكلفة على فئة من الموجودات ونموذج اعادة التقييم على فئة اخرى.

نموذج التكلفة (فقرة 30، ص أ444):

بعد الاعتراف بالأصل يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بالتكلفة مطروحا منه مجمع الاستهلاك وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة .

نموذج إعادة التقييم (فقرة 31، ص أ444) :

بعد الاعتراف الأولي بالأصل يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم مطروحا منه مجمع الاستهلاك وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة ، و يجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بحيث تكون القيمة المرحلة(الدفترية) للموجودات لا تختلف بشكل كبير نسبياُ عن تلك التي يتم احتسابها باستخدام القيمة العادلة للموجودات في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. وفي حالة الاختلاف الجوهري بين القيمة المسجلة للأصل والقيمة العادلة يعاد التقييم سنويا، أما إذا كان الاختلاف غير جوهري فيكفي التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات (فقرة 34، ص أ444).

في حالة تقييم أحد بنود الممتلكات، والمصانع، والمعدات، فإنه يتوجب إعادة تقييم كامل الموجودات التي ينتمي إليه ذلك البند(فقرة 36، ص أ445).

عندما تزداد القيمة المرحلة للأصل نتيجة لإعادة التقييم ، يجب أن يعترف بالزيادة في بيان الدخل الشامل ومتراكم حقوق الملكية تحت عنوان (فائض إعادة التقييم) ، ولكن يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم كدخل في حدود ما تم الاعتراف به كمصروف سابقاَ نتيجة الانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل(فقرة 39، ص أ445).

عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المرحلة نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب الاعتراف بالتخفيض كمصروف. ولكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة تقييم إلى فائض إعادة التقييم المتعلقة به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل(فقرة 40، ص أ445) .

مراجعة العمر الإنتاجي (فقرة 51، ص أ447):

تتم مراجعة العمر الإنتاجي لبنود الممتلكات و المصانع و المعدات في نهاية كل سنة مالية على الأقل، فإذا اختلفت التوقعات بشكل مهم عن التقديرات السابقة ، عندئذ يجب تعديل عبء الإستهلاك للفترة الحالية والفترات المستقبلية كتغير في التقدير المحاسبي .

مراجعة طريقة الاستهلاك (فقرة 61، ص أ448) :

تتم مراجعة طريقة الاستهلاك المطبقة على الممتلكات و المصانع و المعدات في نهاية كل سنة مالية على الأقل، وإذا كان هناك تغير مهم في نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من هذه الأصول فيجب تغيير الطريقة لتعكس التغير في النمط، ومعالجتها بأثر مستقبلي كتغير في تقديرات محاسبية.

وتختار المنشأة الطريقة التي تعكس أكثر من غيرها نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل ويتم تطبيق تلك الطريقة بشكل منسجم من فترة إلى أخرى إلا إذا حدث تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك تلك المنافع الاقتصادية المستقبلية(فقـرة 61، ص أ448) .

يتم إلغاء الاعتراف للمبلغ المسجل لبنود الممتلكات والمصانع و المعدات عند التصرف بـه ، وعدم التوقع بأية منافع اقتصادية للمشروع من الأصل(فقرة 67، ص أ449) ، ويتم تحديـد الربح أو الخسارة الناتجة عن إلغاء الاعتراف لأي بند من بنـود الممتلكـات والمـصانع و المعدات على أنه الفرق بين صافي المتحصل(البـدل الـوارد)(Net disposal proceeds) بتاريخ التصرف والقيمة المسجلة أو المرحلة (الدفترية)(carrying amount)(فقرة 71، ص أ450).

الإفصـــاح في البيانات المالية :

من الأمور الواجب الإفصاح عنها لكل من الممتلكات والمصانع و المعدات (فقــرة 67، ص أ449):

أ. أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل للبند.

ب. طرق الاستهلاك المستخدمة .

ج. العمر الإنتاجي ،أو معدلات الاستهلاك المستخدمة.

د. إجمالي المبلغ المرحل للبند ومجمع الاستهلاك المتراكم و خسائر انخفاض القيمة ، في بداية الفترة و نهايتها.

ه. التسوية ما بين مبلغ البند المرحل في أول الفترة وفي نهايتها.

أما عندما يتم إدراج بنود الممتلكات والمصانع و المعدات بمبالغ اعادة التقييم فإن من الأمور التي يجب الإفصاح عنها ما يلي (فقرة 77، ص أ451، أ452):

1. تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.

2. الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول.

3. فائض إعادة التقييم مبيناً حركة الفترة وأية قيود على توزيعات الرصيد على المساهمين .

ثالثاً : معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية-الاعتراف والقياس

أحدث هذا المعيار نقلة نوعية في الممارسات المهنية المحاسبية من زاويتين رئيسيتين هما (مطر و السويطي ، 2006):

أولاً: نقل المحاسبة من القياس وفق منهج التكلفة التاريخية إلى القياس وفق منهج القيمة العادلة.

ثانياً: خرج عن الأعراف المحاسبية السائدة بالاعتراف بالأرباح غير المحققة في قائمة الدخل، وبذلك أضعف مبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه في الممارسات المهنية.

ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول مهمة في الفكر المحاسبي لتعزيزه خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية(حميدات، 2009) .

القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية :

عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الالتزامات المالية أو الأصول بشكل مبدئي فانه يجب على المنشأة قياس القيمة العادلة لها مضافا إليها تكاليف العملية والتي تمثل عملية الشراء أو إصدار الأصل أو المطلوب المالي باستثناء الأصول والمطلوبات المالية المصنفة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (وهي التي تختار المنشاة قياسها بالقيمة العادلة أو المتاجرة) فيتم قياسها بمقدار ثمن الشراء وبالتالي تعتبر مصاريف الشراء مثل (عمولة الوسيط المالي أو السمسار والضرائب وغيرها) من المصاريف التي تعتبر كمصروف إيرادي يقفل في بيان الدخل(حميدات، 2009).

القياس اللاحق للإلتزامات المالية :

بعد الاعتراف المبدئي يجب أن يقوم المشروع بقياس كافة الإلتزامات المالية بمقدار قيمتها المطفأة باستخدام أسلوب الفائده الفعال ما عدا (فقرة 47، ص أ884):

أ-الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. و يعتبر الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بتحقق الشروط التالية (فقرة 9، ص أ873):

(1) يلبي تعريف "محتفظ بها للتداول".

(2) يتم تحديدها من قبل المنشأة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة.

ب- 1-عند احتفاظ المنشأة بشكل جوهري بجميع مخاطر و عائدات(مكافآت) ملكية الأصل المنقول (فقرة 29، ص أ881).

2-عند استمرار اعتراف المنشأة بالأصل إلى حد مشاركتها المستمرة ، فإنها تعترف بالالتزام ذي العلاقة. إلا أن الأصل المنقول والالتزام ذو العلاقة يتم قياسه بحيث يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المنشأة، و يكون صافي المبلغ المسجل للأصل المنقول والالتزام ذا العلاقة هو(فقرة 31، ص أ882) :

(1) التكلفة المطفأة للحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المنشأة، إذا تم قياس الأصل المنقول بالتكلفة المطفأة.

(2) القيمة العادلة للحقوق و الالتزامات التي تحتفظ بها المنشأة عندما يتم قياسها بشكل مستقل، إذا تم قياس الأصل المنقول بالقيمة العادلة.

ج_ عقود الضمان المالي .

د- الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

إعادة التصنيف

لا تقوم المنشأة بإعادة تصنيف الالتزام المالي إلا في (فقرة 50، ص أ885):

– حال توفر القياس الموثوق للالتزام المالي و الذي لم يكن متوفراً(فقرة 53، ص أ886).

– ظروف نادرة، يقاس الالتزام المالي بالتكلفة بدلاً من قياسه بالقيمة العادلة. و في تاريخ إعادة التصنيف تصبح القيمة العادلة للالتزام المالي هي تكلفته الجديدة (فقرة 54، ص أ886).

الأربـــاح والخســـائر

يتم الاعتراف بالربح والخسارة الناجمين عن تغير القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (فقرة 55، ص أ886).

بالنسبة للالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي ومن خلال عملية الإطفاء ،مع ذلك تتبع محاسبة الربح أو الخسارة فيما يتعلق بالالتزامات المالية التي تعد بنوداً محوطة (فقرة 56، ص أ886).

في حال اعترفت المنشأة بالأصول المالية من خلال استخدام محاسبة تاريخ التسوية ، لا يتم الاعتراف بأي تغيير في القيمة العادلة للأصول المستلمة خلال الفترة مابين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية فيما يتعلق بالأصول التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة (باستثناء خسائر انخفاض القيمة). أما بالنسبة للأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ، يعترف بالتغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل . (فقرة 57، ص أ886).

4/1/2 المعيار39 واستبداله بالمعيار الدولي رقم (9) :

في الربع النهائي لعام 2008 ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية كانت هناك ردود فعل سريعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB، ففي 13 تشرين أول 2008 تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB تعديل المعيار الدولي 39، ويهدف التعديل إلى السماح بإعادة تصنيف الأدوات المالية المحددة، والتي كانت ممنوعة سابقا ضمن المعيار، ليجعله متوافقاً مع المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما US GAAP، إلا أن هذا القرار كانت له مساوئه من حيث القابلية للمقارنة بين القوائم الربع سنوية فيما يخص العام 2008 .(Ben Hamida and Nguyen,2010)

و قد شهد المعيار 39 تعديلات متلاحقة نظرا لأهميته على واقع الشركات وأسواق المال والاستثمار وهيئات الرقابة الحكومية، وتقود هذه التعديلات لاختلاف وجهات النظر في تطبيق وتفسير هذا المعيار، حيث صنف الأصول والالتزامات المالية إلى أربع مجموعات- حسب الفقرة 45 من المعيار المحاسبي الدولي39 – وهي (حميدات ،2009)

- **المجموعة الأولى:** الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (قائمة الدخل):

وتقسم هذه المجموعة إلى فئتين فرعيتين وهما :

1. **المخصصة Designated** : وهي الموجودات التي تختار المنشأة تصنيفها ضمن هذه الفئة. ويتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التقييم بالقيمة العادلة في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث بها.

2. **محتفظ بها للمتاجرة Held for Trading** : وتمثل الموجودات التي تم امتلاكها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل ،

ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أنها نمط فعلي لتحقيق الربح القصير الأجل، وتعتبر الموجودات المالية المشتقة دائماً على أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية .

- **المجموعة الثانية:** الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :

وتمثل الموجودات المالية غير المشتقة ذات مدفوعات محددة أو قابلة للتحديد ولها موعد استحقاق ثابت ، التي يكون لدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها مثل سندات ذات فائدة ثابتة وموعد سداد محدد.

- **المجموعة الثالثة:** القروض والمدينون :

وتمثل الموجودات المالية غير المشتقة والمحدد قيمة تسديدها بشكل مسبق وبمقدار ثابت ، والتي تنشئها المنشأة أو تحصل عليها ، وهي غير مدرجة في سوق نشط وغير مخصصة للمتاجرة بها ولم تعدها المنشأة -عند الاعتراف الأولي بها- كأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر(قائمة الدخل) أو كأصول متوفرة (معدة) للبيع .

- **المجموعة الرابعة:** الموجودات المالية المتوفرة للبيع :

وتمثل الموجودات المالية التي ليست:

أ. محتفظاً بها لتاريخ الاستحقاق.

ب. أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (قائمة الدخل).

ج. قروضاً أو مدينين.

و بصدور معيار الإبلاغ المالي 9 (IFRS, 9) فقد تم إلغاء التصنيفات الواردة ضمن الفقرة 45 – المذكورة سابقا– وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي 39 (IFRS, 39) (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010، ص أ884).

ولقد وضح المعيار المحاسبي الدولي 39 _في السابق_ بعض المحددات وأسس التحويل بين مجموعات الأصول و الالتزامات المالية وهي(حميدات، 2009):

1) لا يجوز إعادة التصنيف أي أداة مالية إلى فئة " الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر(قائمة الدخل)" بعد الاعتراف الأولي بها .

2) لا يجوز إعادة التصنيف المشتقات المالية من فئة " الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر(قائمة الدخل)" إلى أي فئة أخرى .

3) لا يجوز إعادة التصنيف أي أداة مالية من فئة " الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر(قائمة الدخل)" إلى أي فئة أخرى(متاحة للبيع ، محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، القروض و المدينين) .

ويسمح المعيار بالتعديل – الذي تم في شهر تشرين أول 2008 والذي جاء على خلفية الأزمة المالية العالمية– من خلال التحويل من فئة "الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر(قائمة الدخل)" وفق الشروط التالية :

أ) يسمح المعيار التحويل من فئة" الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر(قائمة الدخل)" إلى فئة أخرى في الحالات النادرة فقط إذا لم يعد الاحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أو إعادة شراؤه في المدى القريب – حتى لو تم اقتناؤه بدايةً لغرض بيعه أو إعادة شرائه في المدى القريب – . ويتم قياس الأصل المالي بالقيمة

العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف ، ويمنع عكس أي أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها سابقاً في الأرباح و الخسائر لذلك الأصل ، وتعتبر القيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة أو التكلفة المطفأة للأصل المعاد تصنيفه_ حسب الحالة_ .

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالات النادرة بأنها حالة تنشأ عن حدث منفرد و غير اعتيادي و من غير المحتمل أن تتكرر.

ب) يسمح المعيار بتحويل الموجودات المالية التي ينطبق عليها تعريف " القروض و الذمم المدينة " و المصنفة ضمن فئة الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر (المخصصة بالقيمة العادلة) إلى فئات أخرى من الأصول المالية ، إذا كان لدى المنشأة النية و القدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها . وبالتالي يجوز تحويلها إلى فئة متاحة للبيع أو إلى فئة القروض و الذمم المدينة . ولا يسمح ذلك للقروض و الذمم المدينة المصنفة للمتاجرة إلا في الحالات النادرة كما هو مذكور سابقاً في الفقرة (3–أ) .

ويتم قياس الأصل المعاد تصنيفه بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف ولا تتم إعادة عكس – استرجاع – أية أرباح أو خسائر معترف بها ضمن الأرباح و الخسائر وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي المعاد تصنيفه هي تكلفته أو التكلفة المطفأة له الجديدة .

ج) يسمح المعيار بإعادة تصنيف القروض والذمم المدينة المصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع خارج فئة أصول مالية متاحة للبيع وإلى فئة القروض والذمم إذا كان للمنشأة القدرة والنية على الاحتفاظ بها في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها . وتتم معالجة الأرباح والخسائر المعترف بها سابقاً في قائمة الدخل الشامل للأصول المعاد تصنيفها كما يلي :

– الأصول المالية التي لها تاريخ استحقاق محدد يتم إطفاء الربح أو الخسارة والمعترف بها سابقاً في(قائمة الدخل الشامل كدخل شامل آخر) في بيان الدخل على مدار العمر المتبقي للأصل بطريقة الفائدة الفعالة .

– أما إذا لم يكن للأصل المالي تاريخ استحقاق ثابت فيتم الاعتراف بالربح والخسارة المعترف بها سابقاً كدخل شامل آخر في بيان الدخل عند البيع أو وجود تدني في قيمته .

و استجابة لتأثير الأزمة المالية العالمية ظهر العديد من النقاشات تركزت حول تصنيف وقياس الأدوات المالية بموجب المعيار 39 وأثرها على القوائم المالية ونتائج أعمال الشركات، ففي 28 تموز 2009 نشرت مجموعة التشاور للأزمة المالية (FCAG) Financial Crisis Advisory Group التقرير النهائي الذي يمثل العرض الشامل لأساس وأساليب القياس الملزمة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ،ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB استجابة لتوصيات مجموعة التشاور للأزمة المالية (FCAG) مع بعض الملاحظات الإضافية وطرق القياس الملزمة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية FASB وحسب المبادئ التالية:

- المبدأ الأول: التقارير المالية.
- المبدأ الثاني: المحددات للتقارير المالية.
- المبدأ الثالث: الاتجاه المركزي للمعايير.
- المبدأ الرابع :المعيار الضابط للاستقلالية والمسؤولية.

وقد تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) ليحل محل المعيار الدولي 39 وهو على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: بعنوان الأدوات المالية وقد صدر بتاريخ 12 تشرين الثاني 2009، ويتطلب إعادة تصنيف الأصول إذا تغير نموذج الأعمال Business Model للشركة .
- المرحلة الثانية: منهجية الإطفاء والتدني Amortized cost and impairment حيث تم طرحها لمناقشتها وأخذ الملاحظات حتى تاريخ 30 حزيران 2010 لضمان استلام كم من التعليقات من شريحة واسعة من المهتمين والخبراء.
- المرحلة الثالثة: بعنوان محاسبة التحوط وأن المجلس يتوقع نشرها في وقت قريب (حميدات ، 2010) علما أن متطلبات المعيار تصبح واجبة التطبيق في شهر كانون الثاني 2013 .

وينقسم المعيار الدولي رقم 9 إلى قسمين:

1) الأصول المالية مقاسة بالتكلفة المطفأة .
2) الأصول المالية مقاسة بالقيمة العادلة.

ويتم التصنيف ضمن هاتين الفئتين عند الاقتناء وعندما تصبح المنشأة طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير.(حميدات ، 2010).

ويلاحظ من التقسيم السابق بأنه قد تم إلغاء التصنيف السابق بإلغائه مجموعة أصول مالية معده للبيع وأصولاً مالية محتفظاً بها لتاريخ الاستحقاق الواردة ضمن المعيار الدولي 39، وبالنسبة لتصنيف الاستثمارات المالية (السندات) فإنه يجوز التحويل من فئة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة إلى فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة إذا تغيرت أهداف حيازة المنشأة لتلك الأصول .(حميدات ، 2010).

5/1/2 مبررات تطبيق منهج القيمة العادلة:

يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 87 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ إنها في كثير من الحالات تؤدي إلى (1ASB, IAS, 2005):

1- عكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.

2- تمكين معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

3- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

ويضيف مطر والسويطي (2006) إلى ما ذكر سابقاً بخصوص مبررات تطبيق منهج القيمة العادلة:

4- أنّ استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة واتباع مدخل تقييمي واحد في كل الأوقات، يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في اتباع النسق.

5- إن منهج القيمة العادلة يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة، ويمتاز باعتماده أساساً على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة، بشرط توافر السوق النشطة والمنظمة، وأن تكون الأسعار الدارجة فيها معتمدةً على معلومات صحيحة في ظل فرضية كفاءة السوق.

6/1/2 عيوب منهج القيمة العادلة :

رغم مبررات وايجابيات استخدام منهج القيمة العادلة إلا أنه يعاني من بعض العيوب ،ومنها تلك التي ذكرها دهمش وأبو زر (2006) وهي كما يلي :

أولاً: الموثوقية والقياس: ، بسبب أن هناك الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشط، الأمر الذي تصبح فيه الطرق المتعلقة بتقدير قيمتها العادلة أكثر اجتهادية وتعتمد على الحكم الشخصي بشكل أكبر، وبالتالي تكون التقييمات أقل موثوقية.

ثانياً: تحيز الإدارة: فالاجتهادات الشخصية من قبل الإدارة في عملية التقييم، وتحيزها سواء كان مقصوداً، أو غير مقصود، ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة، وعرض غير صحيح للدخل، وحقوق الملكية.

ويضيف مطر و السويطي (2006) إلى عيوب القيمة العادلة:

ثالثا:التكلفة مقابل المنفعة: بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

رابعا: التوقيت الملائم: تأخير إعداد البيانات المالية وما يترتب عليه من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، وتأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية، وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم.

7/1/2 القيمة العادلة وأهميتها في القوانين والتشريعات الأردنية:

والقيمة العادلة تعتبر من المقاييس المحاسبية التي بدأت تأخذ حيزا ونقاشا ضمن مجموعة المعايير الدولية . ففي الأردن هناك تشريعات ألزمت بضرورة تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وذلك مثلا من خلال:

قانون هيئة الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997 فقد نصت المادة 24 من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التطبيق رقم (1) لسنة 1998 على مايلي:

أ- تلتزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

ب- في حال تعارض أي من هذه المعايير الموصوفة في الفقر آ من هذه المادة مع التشريعات المعمولة بها في المملكة تسري التشريعات المحلية ويتعين على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة الإفصاح عن ذلك وتأثيره على القوائم المالية.

وبتاريخ 2011/1/18 أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية تعليمات رقم (2011/40) توضح طريقة إثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2011 ، وهي كما يلي :

المادة (1): تسمى هذه التعليمات (تعليمات إثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2011) ويعمل بها اعتبارا من تاريخ 2011/1/1.

المادة (2): على كافة الشركات المصدرة الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق الماليــة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع مراعاة الالتزام بالأسس والإجراءات الواردة في هذه التعليمات.

المادة (3): أ- يتم الالتزام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في 2011/1/1، ويمنع سريان التطبيق المبكر لهذا المعيار على القوائم المالية كما في 2010/12/31 وما قبلها، كما يمنع تعديل أي مكاسب أو خسائر تم الاعتراف بها سابقاً بأثر رجعي.

ب- يحظر التصرف بأرباح فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (للمتاجرة) بالتوزيع أو الرسملة أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف، ويتم إظهارها ببند مستقل كأرباح غير متحققة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ضمن بند الأرباح المدورة، ويتم الإفصاح عنها ضمن إيضاح الأرباح المدورة المرفق بالقوائم المالية.

ج- يتم ترحيل التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر (الاستراتيجية) إلى بند مستقل ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي ويحظر التصرف بالرصيد الدائن لهذا التغير بالتوزيع أو الرسملة أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى.

د- في حال التخلص من أي من أدوات حقوق الملكية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر (الاستراتيجية) بالبيع أو غيره فيتم نقل المبلغ المتحقق من التغير في القيمة العادلة إلى حساب الأرباح (الخسائر) المدورة.

هـ- يستثنى من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين عند توزيع الأرباح ما يعادل الرصيد السالب (المدين) لحساب التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر (الاستراتيجية)، على أن يتم الإفصاح عن الربح القابل للتوزيع ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

المادة (4): أ- اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (40) المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وعلى الشركات التي اتبعت مبدأ القيمة العادلة في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع محاسبيها القانونيين.

ب- مع مراعاة ما ورد في البند (أ) من هذه المادة تُستثنى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من تطبيق مبدأ الكلفة بالنسبة لاستثماراتها العقارية المقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها.

المادة (5): يحظر التصرف بفروقات التقييم وإعادة التقييم الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) المتعلق بالموجودات البيولوجية، ويتم إظهارها ببند مستقل كأرباح غير متحققة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ضمن بند الأرباح المدورة، والإفصاح عنها ضمن إيضاح الأرباح المدورة المرفق بالقوائم المالية.

المادة (6): اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (16) المتعلق بالممتلكات والمعدات، وعلى الشركات التي اتبعت مبدأ إعادة التقدير في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع محاسبيها القانونيين.

المادة (7): تلتزم الشركات المصدرة الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية لغايات إعداد قوائمها المالية الموحدة بتطبيق أحكام هذه التعليمات على القوائم المالية للشركات التابعة والشركات الخاضعة لسيطرتها.

المادة (8): يلغى العمل بتعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2007.

وأيضا قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 35 لسنة 2010 ، و المنشـــور في الجريدة الرسميـــة رقم (5059) فقد نصت المادة 184،195 منـــــه على ما يلي:

المادة (184): إتباع الأصول المحاسبية

أ- يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق المعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة.

ب- يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأصولها المتعارف عليها بما يحقق أهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها.

ج- 1. تطبق معايير وقواعد المحاســـبة والتدقيق الدولية المتعارف عليـــها والمعتـــمدة من الجهات المهنية المختصة .

2. لمقاصد هذا القانون ينصرف معنى عبارة (معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها) على أي عبارة تشير صراحة أو دلالة على اعتماد أصول ومعايير وقواعد المحاسبة والتدقيق أو ما يرتبط بها .

المادة (195): مشتملات تقرير مدقق الحسابات:

أ) مع مراعاة أحكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

- . أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- . أن الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وأن بياناتها المالية معـدة وفقـا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة، تمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالهـا وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة، وأن الميزانية وبيان الأرباح والخسائر متفقة مـع القيـود والدفاتر.

والقانون المؤقت رقم 73 وهو قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية فقد عرفت المادة رقم 2 المحاسبة على أنها تطبيق قواعد ومبادئ ومعايير المحاسبة المعتمدة وما يرتبط بها من أعمال وفقاً لأحكام هذا القانون، وقد بينت الفقرة (ب) من المادة 3 الهدف من القانون ، وهو الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني.

وكذلك قانون البنوك ، إذ صدر القانون رقم 28 لسنة 2000م بتاريخ 2000/8/1م وأشارت المادة رقم 60 منه بضرورة أن يتقيد البنك بتنظيم حساباته وفق الأصول الحسابية المتعارف عليها وإعداد بياناته المالية بشكل وافٍ يعكس حقيقة الأوضاع المالية للبنك وفروعه والشركات التابعة له مع وجوب الالتزام بأي متطلبات خاصة يحددها البنك المركزي بهذا الشأن.

8/1/2 أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية و تداعياتها :

مقدمة

يعاني العالم في الوقت الراهن من أزمة مالية عالمية ظهرت بداية في أمريكا ، وفي الواقع يعتبر القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص الأكثر تأثرا بهذه الأزمة ، وانتقلت الأزمة وبشكل متسارع إلى مختلف دول العالم ، نتيجة للروابط التجارية الوثيقة والتشابه في سمات الاقتصاد (Taimur, 1999) ، وحيث أن القطاع المصرفي يعد أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد فقد بدأت جميع القطاعات الأخرى تقريباً تتأثر بهذه الأزمة بشكل غير مباشر. وبشكل عام فإن الأزمة هي نـــتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة تغذي كل منها الآخر إلى أن تصل إلى حالة الانفجار، (الخضيري ،1997).

ولقد كان اجتماع وتظافر مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار أحد أسباب نشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فعندما تكون معدلات الفائدة في السوق منخفضة على النقد ، فهذا يشجع على التوسع في الائتمان ، وقد تركز هذا الائتمان في سوق العقار إما للحصول على سكن ، أو للاستثمار طويل الأجل أو للمضاربة . ونظرا لهذا الطلب الكبير على الائتمان ، قامت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية على توريق محافظ القروض في شكل أوراق مالية قصيرة الأجل قابلة للتجديد يكتتب فيها المستثمرون الماليون ، لتعاود البنوك في توظيف الواردات (النقود) من طرح هذه الأوراق في قروض عقارية جديدة ، ويعاود المستثمرون الحصول على الائتمان بضمان الأوراق المالية التي بحوزتهم ، ثم يستخدمون الائتمان للحصول على مزيد من الأوراق ،أي استخدام الدين للحصول على الدين من الجانبين (المستثمرون و البنوك التجارية)، ثم يتم إقحام شركات التأمين في العملية للحماية من إفلاس البنوك . واستمر ذلك لغاية انفجار الفقاعة العقارية ، الأمر الذي أدى إلى انهيار سوق العقار

وتراجع الأسعار بشكل كبير جداً فانعكس سلباً على البنوك ، فالقيمة السوقية للعقار لا تغطي جزءاً من الدين ولا العوائد لحاملي السندات ، الأمر الذي أدى إلى شح السيولة وفقدان الثقة و انتشار الذعر المالي والعشوائية في السلوكيات الاستثمارية لتصبح صفة السوق السائدة في أمريكا (Dodd , 2007) .

ويرى Kamins et. al. (1998) أن أسباب حدوث الأزمة النقدية يعود إلى العوامل التالية:

1. التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود في ظل أسعار صرف ثابتة .
2. حصول مضاربات حادة على العملة الوطنية.
3. انخفاض حاد في حجم الاحتياطيات الأجنبية.
4. التوسع في إصدار النقود لتمويل القطاع العام .

وقد ذكر القزويني (1985) أن الأزمة النقدية قد لا تحدث عن تغير في الظروف الاقتصادية وإنما التوقعات المتشائمة قد تقود لاحقاً إلى تغيير في السياسات الاقتصادية مما يترتب على ذلك عمليات ذات طبيعه متأزمة بين قطاعات الاقتصاد القومي.

ويشير Taimur (1999) إلى أن أسباب حدوث الأزمة المصرفية تعود إلى الأسباب التالية :

1- ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من قبل البنوك التجارية.

2- انخفاض نوعية محفظة القروض.

3- تزايد القروض الرديئة.

فالأزمة المالية العالمية هي نسيج بين أزمة نقدية وأزمة مصرفية ظهرت في أمريكا والتي لها التأثير الذي لا يستهان في اقتصاديات العالم وبدأت مع انطلاق إعلان إفلاس مؤسسة مالية عملاقة ألا وهي "ليمان براذرز" وتعود أسباب الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الخبراء الماليين والمحللين الاقتصاديين حسب الآراء و وجهات النظر التالية :

فقد أشار **(**Mardjono (2005 ، إلى أن الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية قد نتجت عن عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة (القابلية للمساءلة accountability والنزاهة integrity والكفاءة efficiency والشفافية transparency) بصورة سليمة وذلك بالتطبيق على شركة انرون Enron .أما فيما يتعلق بالقابلية للمساءلة فقد تم انتهاكها من قبل مجلس إدارة الشركة حيث لم يكن هناك أية مسؤولية تجاه حملة الأسهم حيث تم تخفيض القيمة السوقية لاستثماراتهم وقت انكشاف الأزمة. وفيما يتعلق بالنزاهة وجد أن عدم إفصاح شركة انرون Enron عن أنشطه التلاعب التي تم إخفاؤها من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة و إخفاء الخسائر جاء عن قصد ، وفيما يتعلق بالكفاءة تبين أن عمليــات شركة انرونEnron المتعلقة بالوحدات ذات الأغراض الخاصة لم تكن لأغراض الكفاءة ولكن في حالات كثيرة كان يتم تحويل بين أصول والتزامات الشركة في القوائم الختامية وذلك لتحقيق مكاسب من هذا التحويل، وفيما يتعلق بالشفافية لم تكن موجودة في شركة انرونEnron فلم يكن المستثمرون على علم بما يحدث في الشركة ولم يتم توصيل معلومات للمستثمرين توضح درجه تعقد عمليات الشركة مع الوحدات ذات الأغراض الخاصة .

ومن وجهة نظر الباحثين القشي وطبابيه (2009) ، تعود أسباب الأزمة المالية العالمية إلى ثلاثة عوامل:

1- العامل الأول: توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري التي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزامات تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

2- العامل الثاني: يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً ،وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشراً سلبياً لأداء الاقتصاد الأمريكي.

3- العامل الثالث : الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعوراً لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية ، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

ومن وجهة نظر البشير (2009) ، يعود السبب الرئيسي للانهيار الاقتصادي الكبير هو تأثر اقتصاديات دول العالم المختلفة بالاقتصاد الأمريكي الذي يشكل 40% من الاقتصاد العالمي وبعد أن أصبح قطاع الخدمات المالية (بنوك، تأمين، أسواق مالية) القاعدة الأوسع في بنية الاقتصاد العالمي، فالأزمة العالمية في جوهرها تمثل في سيادة منطق إدارة الشركة للعالم بدلاً من قيام الحكومات بمسؤوليتها كصاحبة ولاية عامة.

ومن وجهة نظر خوري (2009) ، أن الأزمة المالية العالمية الراهنة عاتية من حيث اتساعها وتعمقها وتفاقم آثارها والكلفة العالية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية غير المسبوقة للمحافظة على بيئة اقتصادية تحول دون حدوث مزيد من التعثر والانهيار للبنوك والشركات، وبالتالي حماية مصالح مساهميها وأصحاب المصالح الآخرين.

واستنتج أن الأزمة المالية العالمية نتجت عن عدة عوامل ومن هذه العوامل:

1) تعثر الديون المصرفية العقارية.

2) التوسع باستخدام أدوات مالية للديون العقارية الناجمة عما يسمى بالتسنيد.

3) عدم توفر رقابة تنظيمية حكومية كافية على البنوك من حيث نوعية موجوداتها، ديونها ،ومدى توفر السيولة لديها وكفاية رؤوس أموالها.

4) ضعف الحاكمية لديها والفساد الإداري .

وليس من المعقول أن يحل واضعو معايير المحاسبة المالية محل الجهات الرقابية الحكومية في تقدير رؤوس أموال البنوك ومدى كفايتها ومدى سيولتها وفي إعادة هيكلتها وتقليص أنشطتها بل هي مسؤولية الجهات الرقابية الحكومية التي تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي (خوري ، 2009).

وفي دراسة لــ(2010) Rotheli لتحديد الأسباب التي كانت وراء نشوء الأزمة المالية العالمية لعينة من البنوك العاملة في ألمانيا ، أوضحت الدراسة أن السياسة النقدية والتنظيم المصرفي و دورة الائتمان الخاصة بالقطاع المصرفي الألماني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها ، وحتى تتجنب هذه البنوك الألمانية الأزمات المالية التي قد تحدث مستقبلا عليها أن تقوم بإجراء تعديلات و تحسينات على سياساتها الائتمانية من خلال تفعيل دور إدارة المخاطر .

أما عن تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد كانت وجهة نظر الأعرج (2008) أن تداعيات الأزمة سوف تتمحور وبشكل عالمي بالتالي:

1- التأثير السلبي على عمليات الإنتاج نظراً لاضطراب عمليات توفير السيولة.

2- انتشار البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.

3- ومن المتوقع أن يترتب على الأزمة الاقتصادية أزمة عالمية أهم مظاهرها حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية .

9/1/2 تأثير الأزمة المالية العالمية على الأردن:

حاول عدد من الخبراء الأردنيين بيان مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الأردن ، فمثلا ذكر مطر (2008) جوانب إيجابية و أخرى سلبية حول مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الأردن ، أما الجانب الإيجابي فهو ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني مما انعكس بالإيجاب على قيمة الدينار الذي أدى بدوره إلى أثر إيجابي بتخفيض قيمة المديونية الخارجية وكذلك على تخفيض قيمة الواردات من أوروبا وان كان زاد قيمة الواردات من اليابان ودول شرق أسيا. أما الجوانب السلبية فهي:

1) أصيب الاقتصاد الأردني كغيره بعدوى الركود وبعدوى شح السيولة .
2) خفضت الأزمة قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن ما لم تبذل جهود مكثفة وحوافز تشجيعية لاستقطابها واغتنام فرصة عودة بعض الاستثمارات الخليجية المتواجدة في الأسواق الأمريكية والأوروبية .
3) خفضت الأزمة وتداعياتها تحويلات المغتربين الأردنيين خصوصاً من يعمل منهم في دول الخليج .

و ذكر الأعرج (2008) أيضا بأن هناك عدداً من المخاوف والتهديدات تواجه الأردن تتمثل بالتالي :

1) عدم ثبات الاستثمارات الأجنبية المتركزة في السوق المالي . وقد يضطر المستثمرون الأجانب للانسحاب المفاجئ في أية لحظة لمعالجة خسائر استثمارات أو افلاسات في أماكن أخرى ، الأمر الذي سيؤثر سلباً على السوق المالي .
2) أن المصارف الأردنية حتى لو لم تتأثر بشكل مباشر بأزمة المصارف العالمية فإنها ستتأثر بتداعياتها خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المحافظ الاستثمارية الخارجية .

3) ركود الاستثمارات العقارية أو التباطؤ أو حتى التوقف في سلسلة من المشاريع الكبرى التي جرى التركيز عليها في السنوات الماضية .

4) الخوف من تراجع الصادرات الأردنية في المرحلة المقبلة جراء الكساد في الأسواق الأمريكية والدولية، فإن الكساد المحلي لن يسمح بالتعويض خصوصا وأن الصناعات الأردنية المصدرة مبنية على أساس التصدير أصلا ، وخاصة أنها غير منوعة، وعالية الكلفة بالنسبة للمواطن الأردني.

2/2 الدراســـات الســـابقة:

1/2/2 الدراسات العربية:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع القيمة العادلة وأهميتها كمقياس محاسبي، ومدى تأثيرها على قيمة الدخل ، وهناك أيضاً دراسات تناولت المقارنة بين بيانات القيمة العادلة وبيانات التكلفة التاريخية ، ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيمة العادلة وأهميتها كمقياس محاسبي أو مدى تأثيرها على قيمة الدخل مثلا :

1. دراسة جميل (2001) بعنوان " الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة "

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الأزمة المالية التي تعرضت لها العديد من البلدان خلال فترة الثمانينات والتسعينات وتحليل أهم المؤشرات التي تصلح أن تكون مؤشرات تنبؤ بحدوث الأزمات المالية مع التركيز على بلدان آسيوية مثل (اندونيسيا، تايلند، كوريا) والتي تعرضت فعلا لأزمة مالية بالإضافة إلى التعرف على حجم التكاليف المترتبة على الأزمات المالية في بلدان متقدمة ونامية . وسعى الباحث إلى تحليل سلوك بعض المؤشرات التي سبقت الأزمة بفترة زمنية معينة وفق الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك بالتدرج التاريخي لحدوث الأزمات في بلدان مختارة ومؤشرات الأزمة المالية والاهتمام بها وتحليلها في بلدان آسيوية مختارة وما يترتب على هذه الأزمات المالية من تكاليف ، كمحاولة للتنبؤ بالأزمة المالية قبل وقوعها وبيان فيما إذا كانت البلدان التي تواجه ظروفا مشابهة ستصاب بالأزمة المالية مما يقع على عاتقها تحليل هذه المؤشرات وتقييمها لاتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع التعرض للأزمة المالية قبل وقوعها.

وكان من نتائج الدراسة أن هناك إمكانية للاعتماد على سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتوسع في الائتمان المالي وارتفاع المديونية الأجنبية وهبوط معدل النمو الاقتصادي وغيرها للتنبؤ بوقوع الأزمات المالية قبل حدوثها مما يستدعي الاستمرار في تحليل هذه المؤشرات من قبل واضعي السياسة الاقتصادية كمحاولة لتجنب الاختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات المالية. وأيضا إن التدفق الضخم لرؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل ترتب عليه عواقب خطيرة على البلدان الآسيوية – عينة الدراسة –لأن هذا التدفق غادر البلدان المذكورة بمجرد حصول ظروف غير مواتية فيها، وهو ما أدى إلى أزمة سيولة في القطاع المصرفي انعكس على التمويل أو انقطاعه أحياناً. وكذلك كان التوسع في الائتمان المصرفي للقطاع العام والخاص في البلدان الآسيوية – عينة الدراسة– أدى إلى تعرض البنوك إلى أزمة ديون مشكوك فيها زادت حدتها مع تزايد منح التسهيلات إلى قطاعات غير منتجة ومنطوية على المضاربة. ومن أهم التوصيات التي وصَى بها الباحث ضرورة الاستمرارية في تحليل مؤشرات الاقتصاد لما فيها من الفائدة في الكشف المبكر للأزمة المالية المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع بالأزمة، وأيضا تبني سياسات مناسبة لتحليل المخاطرة المرتبطة بالتدفق الحر لرؤوس الأموال الأجنبية وخاصة قصيرة الأجل وفرض قيود مؤقتة عليها، وكذلك عدم الاعتماد على الديون الأجنبية قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل والذي بدوره يزيد من عبء المديونية الخارجية ولما فيه من مخاطر عالية لأن فترة السداد قصيرة والإمكانية على تسديدها محدودة وعدم الإفراط في منح التسهيلات وأن تكون وفق ضوابط، وأن الدور الفعال للحكومات يساهم في الإصلاح والمحافظة على معدل نمو اقتصادي ملائم يسهم في تخفيض الواردات وتحفيز الصادرات وتحسين القدرة التنافسية وإصلاح القطاع العام.

2. دراسة صيام (2006) بعنوان: "أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها" (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية نتيجة لتطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية وما المعوقات التي تحد من تطبيقها وذلك من خلال تطوير الباحث لاستبانة علمية وقد اشتملت العينة على المديرين العاملين ومديري الفروع ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية وعددها أربعة عشر بنكاً ومن خلال تحليله للإجابات واختبار الفرضيات تبين له بأن القيمة العادلة هي أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات وهناك تأييد مرتفع من قبل القائمين على العمل المحاسبي في هذه البنوك بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بالإضافة إلى ذلك وجود معوقات تحول دون تطبيقها ومن توصيات الباحث ضرورة توضيح آلية لتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المهنية المعنية بمعايير المحاسبة وزيادة تأهيل العاملين في مجال المحاسبة من خلال عقد الدورات التدريبية.

3. دراسة دهمش وأبو زر (2006) بعنوان: "موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها"

قام الباحثان على إجراء المفاضلات بين القيمة العادلة والقيمة التاريخية في ضوء التطور الزمني لمعايير المحاسبة وذلك من قبل واضعي المعايير (المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) وما تضمنته المبادئ المحاسبية الأمريكية (GAAP) وتطرق الباحثان إلى مواضيع مهمة تتعلق بالقيمة العادلة تتمثل بالموثوقية والتقييم وتحيز الإدارة وقابلية التحقق لتقديرات القيمة العادلة والإفصاحات الملائمة التي تسببت بالتغيرات بالقيمة العادلة والاعتبارات المتعلقة بإدارة

المحفظة الائتمانية وصولاً إلى المعالجة المحاسبية للمشتقات الإتمانية وقد بيَنا مبررات وانتقادات استخدام القيمة العادلة، وخلصا إلى نتيجة هي أن الأمر يحتاج إلى تطويرات للطريقة المحاسبية البديلة (محاسبة القيمة العادلة) للتحرك للأمام بأسلوب متوازن لضمان أن نتائجها ستؤدي إلى تحسينات فعلية في الممارسات المحاسبية واعتقدا أن استمرار الجدل والحول حول القيمة العادلة سيخلق أسلوباً أكثر توازناً بالنسبة لخيار القيمة العادلة والذي بدوره يمكن أن يساند إلى وجود محاسبة شفافة بأسلوب يتطابق ويتسق مع ممارسات آمنة ومعقولة.

4. دراسة جمعة و خنفر (2006) بعنوان: "المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة" (دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى)

هدف الدراسة إلى قياس مستوى تطبيق مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى لمتطلبات تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، وقد شملت عينة الدراسة– في ضوء أداء مهمة التدقيق– على القطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة عدا قطاع الخدمات وذلك بتقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية بشأن الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وأيضاً تم عمل استبيان استهدف العاملين في هذه المكاتب (مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى) وخلصا إلى عدة نتائج منها قلة الاهتمام بموضوع القيمة العادلة وذلك قد يعود إلى حداثة التطبيق أو التأخر في إصدار المعايير أو كثرة التعديلات فيها سواء الدولية أو الأمريكية، وكذلك وجود العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملائمة والموثوقية) وأيضاً أدى استخدام تقديرات القيمة العادلة في القطاع المصرفي إلى زيادة الأرباح. وكانت من توصيات الباحثين وقف تأجيل تطبيق محاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية في

القطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة وكذلك عدم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر في قائمة الدخل إلا إذا تحققت فعلاً وذلك ضماناً للمستثمر والقطاعات الاقتصادية الأردنية.

5. دراسة حميدات (2006) بعنوان: "أهمية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "7" الأدوات المالية الإفصاحات في تعزيز جودة التقارير المالية"

وهدفت الدراسة إلى بيان أثر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "7" IFRS في تعزيز جودة التقارير المالية حيث يتطلب المعيار بيان مدى أهمية بند الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وبعد استعراض متطلبات المعيار المذكور من قبل الباحث كان من توصيات الباحث إظهار صافي الربح من الأنشطة المالية المختلفة قبل الأرباح والخسائر غير المتحققة نتيجة استخدام القيمة العادلة، واحتساب نصيب السهم EPS من الأرباح والخسائر غير المتحققة لتعزيز جودة الأرقام المحاسبية ومدلولاتها، وضرورة تقيد البنوك التجارية الأردنية بتطبيق هذا المعيار من خلال البنك المركزي، بحيث تتوافق نماذج البيانات المالية المعممة على هذه البنوك مع متطلبات هذا المعيار.

6. دراسة عدس ونور (2006) بعنوان: "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة" (دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونين الأردنيين)

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية ومدى الغموض لدى عينة البحث حول طبيعة ومفهوم القيمة العادلة والوقوف على مقومات ومعوقات تطبيق القيمة العادلة لدى الشركات الأردنية وذلك من خلال فرضيات عشر "10

فرضيات" وقد شملت عينة البحث المحاسبين القانونين الأردنيين العاملين في السوق الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية وقد تم الاعتماد على الزيارات الميدانية واستطلاع رأي المهنيين من خلال توزيع استبانة على عينة البحث. ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان تمسك عينة البحث بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي بالإضافة إلى غموض كبير بمفهوم القيمة السوقية العادلة، وقد أبدت العينة بأن القيمة السوقية العادلة تعزز الموضوعية وتقوم بتحقيق خاصتي الجمع والمقارنة في المعلومات المحاسبية، ومن توصيات الباحثين تشجيع المحاسبين القانونيين الأردنيين بتطبيق القيمة العادلة من خلال التعاون مع الإدارة المالية في الشركات الأردنية، والحث على تنشيط وتطوير أسواق السلع والخدمات بالشكل الذي يسهل الحصول على الكلفة الاستبدالية والقيمة البيعية.

7. دراسة الخداش وعبد اللطيف (2008) بعنوان : "نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الدول النامية: حالة القطاع المصرفي الأردني "

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الأداء المالي للشركة وعائد السهم من الأرباح لها. وقد غطت هذه الدراسة البنوك التجارية و الاستثمارية الأردنية للفترة من عام 2002 إلى عام 2006، حيث قام الباحثان بعمل مقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام مبدأ الكلفة لنفس السنوات وتحليل التغير الناتج عن محاسبة القيمة العادلة في النتائج المالية ومدى ملاءمة معلومات القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم وقد وجدت الدراسة أن الأداء المالي للمصارف تأثر بشكل مهم بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كان هناك علاقة إيجابية بشكل كبير لربحية السهم عند تطبيق القيمة العادلة في تقويم الأدوات المالية مقارنة

بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية ، وأنه لا يوجد فرق كبير في صافي الدخل في حال تم تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية أو لم يتم تطبيقها .

و في حالة بعض الدول النامية مثل الأردن، حيث هناك سوق مالية غير كفؤة تتأثر بالفقاعات السوقية لبعض السنوات، فإن استخدام محاسبة القيمة العادلة لتقويم الأدوات المالية يمكن أن يشوه الأرباح ويضلل مستخدمي القوائم المالية. وقد خلصت الدراسة إلى التشكيك في مدى صلاحية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة بنفس الطريقة عالميا .

8. دراسة مطر وآخرون (2009) بعنوان : " العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية " .

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على أراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي حيث نظم الباحثون استبانه متخصصة لرصد أراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنيت ومن ثم تم تحليل نتائجها. وقد تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم

والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها التي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على انه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستسهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأخيرا فإن الباحثين يعتقدون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية). ومن التوصيات لهذه الدراسة الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، واطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة واعتماده بشكل رسمي وملزم ، وكذلك محاولة إعادة الثقة في السوق المالي الأردني، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تسهم في إعطائهم الشفافية التي تسهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة، وأيضا العمل على إنشاء منتديات اقتصادية محلية متخصصة بما فيها منتديات محاسبية ورفدها بالكوادر الأردنية المؤهلة لدراسة الآثار المستقبلية لهذه الأزمة على الأردن ومن ثم وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة تلك الآثار.

9. دراسة القشي و طبايبة (2009) بعنوان: "مسؤولية معـــايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي".

وقد هدفت الدراسة إلى تبيان جانب أو سبب قد أسهم في نشوء الأزمة المالية العالمية وقد كثر عليه الجدل ألا وهو اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية، وبناءً على ذلك فقد سعى الباحثان إلى تفسير إشكالية الأثر الحقيقي لمعايير القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية وأيضاً إشكالية الأثر المستقبلي على ثقة المستثمر بالإفصاح المحاسبي. وقد تكون مجتمع الدراسة من مدققي حسابات ومديرين ماليين ووسطاء ماليين وقد تم توزيع استبانة عليهم لفحص فرضيات الدراسة وقد تكونت الدراسة من فرضيتين:

الفرضية الأولى: منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثانية: يجب النكوس عن استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لآثار الأزمة المالية العالمية.

وقد تم فحص فرضية الدراسة الأولى من وجهة نظر المدققين ثم من وجهة نظر المديرين الماليين ثم من وجهة نظر الوسطاء الماليين ثم من وجهة نظر مجتمع الدراسة بأكمله وقد كانت نتيجة اختبار الفرضية على اجماع مجتمع الدراسة في ما بينها على أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو السبب لحدوث الأزمة المالية العالمية ومن ثم تم فحص الفرضية الثانية وكانت نتيجة اختبار الفرضية أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأنه

يجب الاستمرار في استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة العالمية المالية وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن هذه الأزمة شديدة فأثرت على جميع قطاعات الأعمال. وهناك تخبط ملحوظ في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها وأن اتهام منهج القيمة العادلة بحدوث الأزمة العالمية المالية ما هو إلا نتاج التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحليل واقع الأمور، وأن معايير القيمة العادلة كشفت العيوب وسوء الإدارة الائتمانية خصوصاً فكانت الجهة المشخصة للضعف، وأن المستثمرين ومجالس المعايير يؤكدون بأن إلغاء أو إيقاف العمل بمنهج القيمة العادلة هو الذي سيلغي الشفافية ويفاقم الأزمة.

ومن وجهة نظر الباحثين أن البعد الأخلاقي والتفرد الساسي قد يكونا السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة المالية العالمية، ومن التوصيات التي أوصى بها الباحثين استمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية إلتزامها بمعايير المحاسبة الدولية واطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم. ومحاولة إعادة الثقة في السوق المالي وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تسهم في إعطائهم الشفافية التي تجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة، والتركيز على دعم التعليم وإنشاء المنتديات الاقتصادية والمحاسبية لمعالجة الآثار المستقبلية لآثار الأزمة المالية العالمية.

10. دراسة عواد (2010) بعنوان "محاسبة القيمة العادلة و أثرها على الأزمة المالية العالمية ".

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية من خلال استبانة أسئلة للتعرف على أسباب الأزمة المالية العالمية ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة واستهدفت الدراسة عينة عدد أفرادها 135 وهي مكونة من 47 ضباط الائتمان، و 29 المحللين الماليين، و 59 مدققين خارجيين . وبتحليل بيانات الدراسة أظهرت النتائج بوجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال و الاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، و أن تعديل المعيارين المحاسبيين الدوليين(39، 40) أسهم في تقليص الأزمة المالية العالمية ، بالإضافة إلى أن تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك التجارية الأردنية ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة و البنك المركزي للحد من آثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال. و قد أوصت الدراسة بضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف و القياس و الإفصاح المحاسبي مع إجراء بعض التعديلات للمعيارين المحاسبيين الدوليين (39، 40) بهدف الاستخدام الرشيد لهذين المعيارين لدى تطبيق منهج القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى معالجة أزمة السيولة الناتجة عن تدني التسهيلات المصرفية الممنوحة للعملاء من قبل البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال ممارسة البنك المركزي الأردني لسياسة نقدية مرنة في التعامل مع القطاع المصرفي تقتضي تخفيض سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي للبنوك

لديه، وأن يقلل البنك المركزي الأردني من سياسة الاستدانة الداخلية التي يمارسها حالياً بواسطة بيع أذونات الخزينة للبنوك.

11. دراسة حمدان (2010) بعنوان "آثار و تداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة آثار و تداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، و كيفية التعامل معها و معالجة آثارها وبيان مدى أرباح هذه الشركات و قيمتها السوقية وحجم تداول أسهمها نتيجة الأزمة. وتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرج أسهمها في البورصة باستثناء الشركات التي لم تكن بياناتها كاملة من حيث الأرباح أو القيمة السوقية أو حجم التداول ، حيث كانت 224 شركة قدمت نتائج أعمالها من ربح أو خسارة ، و 184 شركة للقيمة السوقية ، و 169 شركة لحجم التداول لعامي 2008 و 2009 . و اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج. و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الأزمة المالية العالمية ناتجة عن تراكم الأخطاء في السياسات المالية الناتجة عن غياب دور الرقابة تزامناً مع غياب الأخلاقيات المهنية، بالإضافة إلى الابتعاد عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية في الوقت الذي تعاظم فيه استخدام الأدوات المالية المبتكرة ، بالإضافة إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على القيمة السوقية لأسهم شركات كافة القطاعات الرئيسة (المال، الخدمات، الصناعة)، حيث تناقصت القيمة السوقية بنسبة 36% لقطاع المال و 35% للخدمات و 55% للصناعة. و من أهم

توصيات الدراسة اتباع سياسة نقدية أكثر مرونة من قبل البنك المركزي لتشجيع القطاع المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية للعملاء من خلال بعض الإجراءات كتخفيض سعر الخصم و تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الملزم للبنوك. وأيضا التخلي عن المبالغة في سياسة التحفظ التي تمارسها مجالس الإدارة في القطاع المصرفي، والتعامل بجدية مع التوصيات التي صدرت عن اللجنة الحكومية المشكلة لتنشيط الاقتصاد كتخفيض أسعار الفائدة للمقترضين وجدولة القروض المتراكمة .

2/2/2 الدراسات الأجنبية :

12. دراسة Nelson (1996) بعنوان Fair Value Accounting For Commercial Banks"

وأجريت هذه الدراسة على بند حقوق الملكية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتقييم وفحص تقديرات القيمة العادلة في ضوء متطلبات معيار الافصاح المالي رقم 107 (SFAS 107) ، وقد أكدت هذه الدراسة على أن بيانات القيمة العادلة تقدم قدرة تفسيرية أكبر من بيانات التكلفة التاريخية وذلك في ظل بعض الأوضاع الخاصة.

13. دراسة Fargher (2001) بعنوان "Perceptions Of Fair-Value Accounting For All Financial Instruments" ا

حيث قامت الدراسة على تحليل الانطباعات عن محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بين جمعية أسواق المال الأسترالية ومجموعة الأعمال المشتركة لجمعية البنوك لعام 2000. وقد تكونت الدراسة من فرضيتين لاختبار متى يكون استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤثر سلباً على المديرين ممن يدركون أن الدخل يتأثر بشكل طفيف بالأحداث و الأنشطة الاقتصادية عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وأنه لا يمكن تحديد قيمة الأصول بصورة موثوق بها.

ومن خلال اختبار الفرضيات تم التأكيد على الأهمية البالغة لموثوقية قياس القيمة العادلة لأهميتها في تحديد المركز المالي. وأن ما يتم إثباته ضمن الإيرادات نتيجة التقييم بالقيمة العادلة يسبب فقط مشاكل زائلة وعابرة.

و قام باختبار مدى دعم أو معارضة استخدام محاسبة القيمة العادلة لفحص مدى إسهام محاسبة القيمة العادلة في النتائج ، فوجد أن الشركات الكبيرة تتوجه لاستخدام القيمة العادلة بشكل أوسع فأوسع، أما الشركات الصغيرة فتواجه ارتفاع الكلفة في حال تطبيق محاسبة القيمة العادلة لهذا فالكثير منها يعارض استخدامها.

ولقد بينت الدراسة أن حجة مجموعة الأعمال المشتركة لجمعية البنوك المؤازرين والمؤيدين لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بأنها تعكس الأرباح والإيرادات حسب الواقع الاقتصادي والتغيرات التابعة له، وتحسن من مدى ملاءمة المعلومات في الحسابات والتقارير المالية. وكانت ردود الفعل لجمعية أسواق المال الأسترالية التي تعارض استخدام محاسبة القيمة العادلة أو الموافقة على استخدامها، هو التلاعب في التقارير المالية والتي سينجم عنها تغيرات على حقيقة الوضع المالي والذي بدوره يجعل من الصعب التخطيط ومقابلة الأيرادات المتوقعة ، ومن جهة أخرى تسبب مشاكل كرد فعل لسلوك صغار المستثمرين.

وفي ملخص دراستة يستنتج أن أعضاء جمعية أسواق المال الأسترالية ليسوا متفقين بالإجماع على معارضة استخدام محاسبة القيمة العادلة، وأنه يمكن اقتراح نقاط محورية من قبل مجموعة الأعمال المشتركة لجمعية البنوك لدعم زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة مع دليل إرشادي يوضح بأنه يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به.

14. دراسة Danbolt and Rees (2004) بعنوان "Test Of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions" اي

حيث قامت دراستهم باختبار ملاءمة محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات في المملكة المتحدة، وهما كل من شركات العقارات وشركات الاستثمار، ودراسة العلاقات ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المذكورة، كما أن الدراسة قامت باختبار لمقارنة ما بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموما الصادرة في المملكة المتحدة، والمعايير المحاسبية الدولية، والمبادئ المحاسبية المطبقة في المملكة المتحدة، فيما يتعلق بمسألة القياس المحاسبي للأصول. احتوت عينة الدراسة على (446) شركة عقارات و(915) شركة استثمار. أما الفرضيات التي قامت عليه الدراسة فهي:

محاسبة القيمة العادلة تقوم بتقديم معلومات أكثر ملاءمة مما تقدمه التكلفة التاريخية وهذا الأمر سيكون أكثر وضوحا في الشركات الاستثمارية أكثر منه في الشركات العقارية.

إن متغيرات الدخل سوف تكون غير مؤثرة عند حساب قيمة حقوق الملكية بالاعتماد على القيمة العادلة في شركات الاستثمار، وأقل تأثيراً في شركات العقارات.

تتضمن منهجية دراستهم بالاعتماد على نموذج رياضي يتضمن العائد على السهم (سعر السهم في الفترة الحالية t مع سعر السهم في الفترة السابقة t-1) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة فهي: (معدل عائد السهم من صافي الدخل، القيمة الدفترية للسهم الواحد). كما تم أخذ المتغيرات التالية التي تمثل الأساس لقياس الفرضية الثانية للدراسة: (نسبة التغير في سعر السهم السنوي، صافي الدخل المحسوب طبقا لـــ GAAP مقسوما على سعر السهم t-1 (الافتتاحي)، صافي الدخل المحسوب بالتكلفة التاريخية مقسوما على سعر السهم t-1، الدخل الصافي المحسوب بالقيمة العادلة مقسوما على سعر السهم t-1 ، التغيرات في صافي

الدخل الحاصل في كل من الطرق الثلاث السابقة، التغير الحاصل من عام لآخر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية المحسوب طبقا للتكلفة التاريخية، التغير الحاصل من عام لآخر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية المحسوب طبقا لـــ GAAP.

وتوصلت دراستهم إلى النتائج التالية بعد دراسة العلاقات السابقة بأسلوب الانحدار وهي:

إن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملاءمة من تلك المقدمة في ظل الـــ GAAP لكلا صنفي الشركات ولكنها أكثر ملاءمة في شركات الاستثمار.

إن متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات بينما لا تكون كذلك عند وجود أخبار سيئة. ووجدا أن هناك تحيزاً عند احتساب الإيرادات في كل من الطرق الثلاث.

15. دراسة Tan (2005) بعنوان "Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting "

الدراسة أثارت الاختلاف في الرأي بين واضعي المعايير الأسترالية وبين جمعية البنوك الأسترالية، من حيث استخدام محاسبة القيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات المتعلقة بها كأرباح أو خسائر محققة في قائمة الدخل. فقامت هذه الدراسة على فهم حقيقة آراء معدّي ومستخدمي القوائم المالية بخصوص محاسبة القيمة العادلة. وقد تم الحصول على بيانات و معلومات الدراسة من خلال المقابلات والأبحاث والدراسات السابقة وإجراء التحاليل اللازمة لمعرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على قائمة المركز المالي ، وتحديد العوامل التي تؤثر على تطبيقها من قبل معدي و مستخدمي القوائم المالية .

وكانت نتيجة الدراسة أن معدي القوائم المالية لا يعارضون استخدام مقترح محاسبة القيمة العادلة بينما مستخدمي هذه القوائم لديهم بعض التحفظات. بالإضافة إلى أن القيمة العادلة يمكن الوثوق بها عندما تكون هناك تعليمات واضحة يتم التعارف عليها بين الشركات – ذات النشاط المتشابه– في تحديد القيمة العادلة. وأن القيمة العادلة رغم دعمها الضعيف ووتيرتها البطيئة لكنها تسير بتحرك ثابت وموزون باتجاه عمل طرق قياس لها بالحسابات والتقارير المالية.

16. دراسة Bradshaw and Miller (2007) بعنوان "Will Harmonizing Accounting Standards Really Harmonize Accounting?" Evidence from Non-US Firms Adopting US GAAP.

فقد قام الباحثان بدراسة عينة من الشركات غير الأمريكية التي تتبنى معايير المحاسبة الامريكية، و بدا لهما أن التناغم والانسجام مع معايير المحاسبة الدولية لا مفر منه. ومع ذلك توجد أدلة قليله حول ما إذا كانت تناغم ومواءمة المعايير المحاسبية سينتج عنه فعلا مواءمة للممارسات المحاسبية. وقد استنتجا أن معظم الشركات التي تتبنى معايير المحاسبة الامريكية عملت على ضبط الأساليب المحاسبية وتعديلها حسب متطلبات هذه المعايير وأن خصائص الأرقام المحاسبية لهذه الشركات قد تغيرت إلى حد كبير بعد اعتماد هذه المعايير. ومن التوصيات التي أوصى بها الباحثان أن يرتبط تنفيذ معايير المحاسبة الامريكية مع الرقابة التنظيمية وليست العوائد أو الحوافز التي توزعها أسواق المال .و إن هذه النتائج تشير إلى أن تناغم ومواءمة المعايير المحاسبية تؤدي إلى مزيد من المقارنة لأرقام المحاسبة وأساليبها، وأن الرقابة التنظيمية الفعالة ستكون مهمة في التوصل إلى هذه النتيجة.

17. دراسة (Trussel & Rose (2009 بعنوان "Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis"

تحدثت الدراسة عن المبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة ، فهناك أسباب متعددة للأزمة المالية منها الضغط الحكومي ، وأن سبب أزمة الرهن العقاري قد جاء نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة الفيدرالية على المؤسسات المالية لتخفيض معايير الإقراض ، وقد أوصيا بضرورة الاهتمام بتحسين متطلبات معايير القيمة العادلة وذلك من خلال تطوير ووضع أفضل الإرشادات لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق يتسم بأمرين ألا و هما عدم السيولة وعدم الفعالية. وأيضا اقترحت الدراسة نظاماً مزدوجاً يتضمن نموذجي محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة اعتماداً على طبيعة الأداة المالية ، فإذا كان الأصل قصير الأجل ويتصف بالسيولة ، يتم تقييمه بقيمته العادلة على أن يتم الإفصاح عنه بتكلفته التاريخية ، و إذا كان الأصل طويل الأجل ولا يتصف بالسيولة يتم تقييمه بتكلفته التاريخية على أن يتم الإفصاح عنه بقيمته العادلة ، أما الأصول التي تقع بين هاتين المجموعتين السابقتين يتم تقييمها بقيمتها العادلة المعدلة بمعدلات الخصم المتغيرة ،على أن يتم الإفصاح عن تكلفتها التاريخية وقيمتها العادلة.

2/3 تميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن هذه الدراسة مهمة من حيث تناولها لأثر تطبيق منهج القيمة العادلة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (IAS 39) على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية المحلية في ظل أزمة مالية عالمية طارئة، من خلال استخدام أسلوب التحليل النوعي القائم على تحليل الدخل وحقوق الملكية بإيجاد المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري على مدار السنوات 2006 و لغاية 2009 ولكل بنك على حده، للتعرف على مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة بشكل عام على الدخل و حقوق الملكية ، و من جهة أخرى للتعرف على أثر استخدام منهج القيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة_ في ظل الأزمة المالية وقبلها_ .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1/3 مقدمة

سيتم في هذا الفصل عرض الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة من حيث الطبيعة والإطار ومجتمع الدراسة، وعينتها وأسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة وكما هو مبين لاحقا.

2/3 منهجية الدراسة (طبيعة الدراسة وإطارها) :

إن هذه الدراسة تعد دراسة نوعية تحليلية (الاختباري) حيث تم تحليل التقارير المالية المنشورة للبنوك المحلية الأردنـــية والمدرجة أسهمها في بورصة عمان، لتحديد نتيجة مدى تأثير استخدام القيمة العادلة (المتغير المستقل) على القوائم المالية المتمثلة ببيان الدخل وحقوق الملكية لهذه البنوك (المتغير التابع)، في ظل الأزمة المالية العالمية (المتغير الضابط).

3/3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من القوائم المالية لاثني عشر بنكاً(12 بنكـــاً) من البنوك التجارية الأردنية والمدرجة أسهمها في بورصة عمان للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009) وذلك لتحليل الدخل وحقوق الملكية لهذه البنوك، وتم استثناء البنك التجاري و بنك سوسيتيه جنرال من العينة وذلك لعدم انتظام أو استمرار تداول اسهمهما على مدار سنوات البحث، وقد اشتملت هذه الدراسة البنوك المحلية التالية:

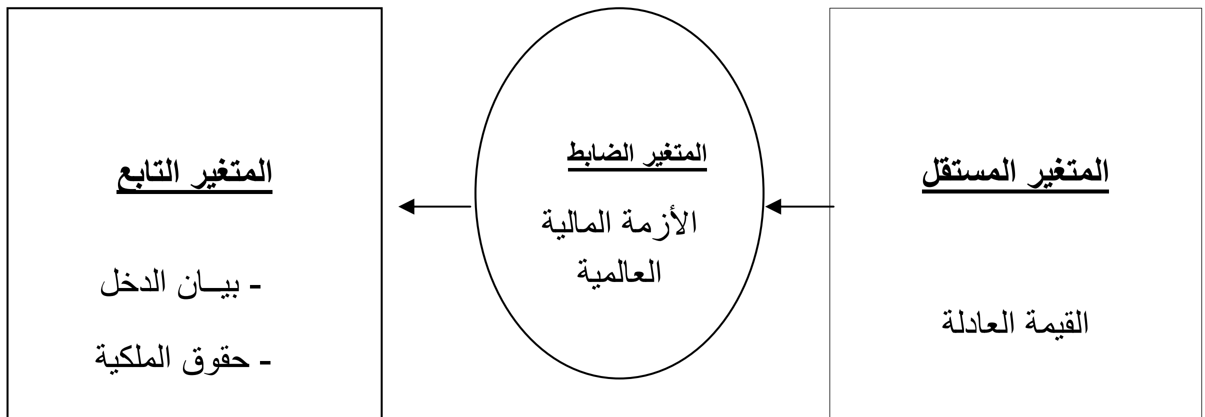
العربي، الإسكان، الاستثمار الأردني العربي، القاهرة عمان، الأردن، المال، الاستثماري، الاتحاد، الأهلي الأردني، الإسلامي الأردني، المؤسسة العربية المصرفية، الأردني الكويتي.

4/3 مصادر بيانات الدراسة :-

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة من واقع البيانات الثانوية المتمثلة بالقوائم المالية و الايضاحات المرفقة بها (التقارير المالية) المصادق عليها من قبل المحاسب القانوني للسنوات المالية 2006 و2007 و2008 و2009، وذلك لاختبار كافة فرضيات الدراسة، واستعان الباحث أيضا بجمع البيانات من الكتب والمجلات والدوريات والأبحاث السابقة، والشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

5/3 متغيرات الدراسة:

وتتمثل متغيرات الدراسة في القيمة العادلة وهي (المتغير المستقل)، والدخل وحقوق الملكية الظاهرة ضمن القوائم المالية للبنوك المحلية الأردنية وتمثل (المتغير التابع)، والأزمة المالية العالمية وتمثل (المتغير الضابط). وكما هو موضح بالشكل (1) أدناه :



الشكل (1) نموذج الدراسة

6/3 الأساليب الإحصائية:

قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتوى(الاختباري)، ويقوم على تحليل القوائم المالية متمثلة بقائمة الدخل وكذلك حقوق الملكية وذلك للتقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية الأردنـــية عينة الدراسة التي يتم تداول أســـهمها في بورصة عمان باستمرار على مدار السنوات المالية 2006 و2007 و2008 و2009، ومدى تأثر هذه القوائم المالية بالقيمة العادلة، و قد تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي و الانحراف المعياري) .
- مؤشر نسبة التغير (نسبة تغير بند الدخل وحقوق الملكية بالقيمة العادلة):

1- نسبة التغير في بند الدخل =

(الدخل محسوب بالقيمة العادلة/ الدخل محسوب بالتكلفة التاريخية) **-1**

2- نسبة التغير في حق الملكية =

(حقوق الملكية محسوب بالقيمة العادلة/ حق الملكية محسوب بالتكلفة التاريخية) **-1**

- مقياس T-Test لاختبار الفرضيات حسب التالي :

أ- T-Test للعينة الواحدة لاختبار الفرضيتين الأولى والثانية .

ب- T-Test للعينات المستقلة لاختبار الفرضيتين الثالثة والرابعة .

أما عن آلية الاحتساب فقد تمت كما يلي :

فمن جهة تم احتساب نسبة التغير للمتوسط الحسابي للدخل بالمقارنة بين متوسط الدخل محسوباً بتطبيق منهج القيمة العادلة على الأسهم و السندات مع الدخل محسوباً بالتكلفة التاريخية

، وبنفس الأسلوب تتم المقارنة لحقوق الملكية للتعرف على مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة بشكل عام على امتداد فترة الدراسة وفق المعيار المحاسبي الدولي 39. ومن جهة أخرى وللتعرف على أثر استخدام القيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة تمت المقارنة بين نسبة التغير للمتوسط الحسابي للدخل– محسوباً بتطبيق منهج القيمة العادلة على الأسهم و السندات على الدخل محسوبا بالتكلفة التاريخية للأسهم والسندات– للسنتين 2007،2006 باعتبارها سنوات قبل التأثر بالأزمة المالية العالمية مع المتوسط الحسابي للدخل– أيضا محسوباً بتطبيق منهج القيمة العادلة على الأسهم و السندات على الدخل محسوبا بالتكلفة التاريخية للأسهم والسندات – للسنتين 2009،2008 على اعتبارها سنوات التأثر بالأزمة المالية العالمية وامتدادها . وبنفس الأسلوب تمت المقارنة لحقوق الملكية .

الفصل الرابع

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

1/4 مقدمة:

سيتم في هذا الفصل وصف لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات موضوع الدراسة والمكونة من أربع فرضيات وفق أسس منهجية الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لغايات الوصول إلى نتائج الدراسة:

* الإحصاء الوصفي: حيث تم إيجاد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومؤشر نسبة التغير(نسبة التغير لبند الدخل وكذلك حقوق الملكية بالقيمة العادلة) للتعرف على مدى التغير والتأثير- لاستخدام التقييم بالقيمة العادلة وفق المعيار المحاسبي 39 للأسهم والسندات بدلاً من استخدام القياس بالتكلفة التاريخية - في مجتمع الدراسة وعينتها.

* تم استخدام (T –test) لاختبار فرضيات الدراسة حسب التالي :

أ- T-Test للعينة الواحدة لاختبار الفرضيتين الأولى والثانية .

ب- T-Test للعينات المستقلة لاختبار الفرضيتين الثالثة والرابعة .

2/4 اختبار الفرضية الأولى:

Ho1 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية.

يوضح الجدول رقم (2) الوسط الحسابي لنسب التغير في بند الدخل حول مدى تأثير استخدام القيمة العادلة ،حيث بلغ -6.2% ، أي أن استخدام القيمة العادلة قد اثر على الدخل بشكل سلبي بتخفيضه 6.2% .

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة للوسط الحسابي للتغير في بند الدخل باستخدام القيمة العادلة هو بنك الإتحاد وبنسبة –□□.13% ، وكما يلاحظ من الجدول أدناه أن أقل نسبة للوسط الحسابي للتغير في بند الدخل باستخدام القيمة العادلة هي لبنك الاستثمار الأردني العربي وبنسبة –94. % ، علماً أن الوسط الحسابي لنسبة التغير في بند الدخل للبنك الإسلامي باستخدام القيمة العادلة مساوية للصفر أي أنه لا يوجد أثر ويعود ذلك إلى استخدام البنك الإسلامي نظاماً خاصاً مختلفاً عن البنوك الأخرى، حيث نص قانون البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار رقم 62 لسنة 1985 المنشور في الجريدة الرسمية –العدد رقم 3361 تاريخ 12/31/ 1985– و ضمن المادة رقم 19– أ التي تتحدث عن ضوابط الإيرادات الربحية على أنه يحظر على البنك أن يعتمد – في حساب الإيرادات الربحية المتصلة بأعمال التمويل والاستثمار التي يمارسها – على أي نظام مبني على طريقة حساب الربح المقدر أو الإيراد المفترض حيث يجب على البنك أن يتقيد في تحقيق إيراداته حسب طبيعة العملية التي يمولها وذلك وفقاً لضوابط منها:

أ . يتحقق الربح في حالات التمويل بالمضاربة عند القيام بالمحاسبة التامة مع الأمل في المال وهي المحاسبة المعتمدة على القبض أو التحقق الفعلي بالإقرار والقبول وتكون أرباح كل سنة داخلة في حساب السنة التي تتم فيها المحاسبة سواء على كامل العملية أو أي جزء منها.

وبالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 5.8% أي أن الانحراف عن الوسط الحسابي متدنٍ، ويلاحظ من الجدول رقم(1) _ اللاحق_ أن أعلى نسبة للانحراف المعياري للتغير في بند الدخل باستخدام القيمة العادلة هو بنك المال وبنسبة □.13%.

وأن أقل نسبة للانحراف المعياري للتغير في بند الدخل باستخدام القيمة العادلة هي لبنك الاستثمار الأردني العربي وبنسبة 9. % ، علماً أن الانحراف المعياري لنسبة التغير في بند الدخل للبنك الإسلامي باستخدام القيمة العادلة مساوية للصفر أي أنه لا يوجد أثر ويعود ذلك إلى عدم وجود اختلاف للوسط الحسابي الناجم عن استخدام البنك الإسلامي نظاماً خاصاً حسب ما تم ذكره في الفقرة السابقة.

الجدول رقم (1)

الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب التغير في بند الدخل حول مدى تأثير استخدام القيمة العادلة :

	اسم البنك	2009	2008	2007	2006	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الاستثمار الأردني العربي	-0.003	-0.004	-0.008	-0.023	**-0.0094**	**0.009**
2	العربي	0.012	-0.055	-0.001	-0.011	**-0.0137**	**0.029**
3	القاهرة عمان	-0.020	-0.172	-0.017	-0.004	**-0.0533**	**0.079**
4	الأردن	-0.090	-0.094	-0.010	-0.079	**-0.0681**	**0.039**
5	المال	-0.295	-0.117	0.013	-0.024	**-0.1058**	**0.137**
6	الاستثماري	-0.033	-0.232	-0.056	-0.087	**-0.1017**	**0.089**
7	الاتحاد	-0.062	-0.286	-0.182	-0.022	**-0.1379**	**0.120**
8	الأهلي الأردني	-0.152	-0.170	-0.069	-0.109	**-0.1252**	**0.045**
9	الإسلامي الأردني	0.000	0.000	0.000	0.000	**0.0000**	**0.000**
10	المؤسسة العربية المصرفية	-0.046	-0.083	-0.064	-0.006	**-0.0497**	**0.033**
11	الإسكان	0.039	-0.159	-0.049	-0.022	**-0.0477**	**0.083**
12	الأردني الكويتي	-0.056	-0.052	-0.001	-0.001	**-0.0273**	**0.031**
	المجموع					***-0.062***	***0.058***

وبهدف اختبار هذه الفرضية ولتحديد درجة قبول أو رفض الفرضية وللتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (T-Test) ، وسيتم قبول أو رفض الفرضية الأولى عند مستوى معنوية 5% ، فإذا كان مستوى الدلالة **Sig** أقل من 5% ترفض الفرضية العدمية و يتم قبول الفرضية البديلة ، وقد كانت النتائج لاختبار الفرضية الأولى كما يظهرها الجدول رقم 3 التالي:

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار T- test للعينة الواحدة للفرضية الأولى :

Test Value = 3.00					
السنوات	حجم العينة	الانحراف المعياري	t	درجات الحرية	Sig (2-tailed)
2009	12	.0899	- 117.833	11	0.000
2008	12	.0882	- 122.494	11	0.000
2007	12	.0537	- 195.932	11	0.000
2006	12	.0374	- 380.806	11	0.000

وباختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار(T-Test) حسب الجدول أعلاه ، يلاحظ أن مستوى الدلالة Sig أقل من 5% وهي قريبة من الصفر وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن هناك أثراً ذو دلالة إحصائية لاستخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية .

3/4 اختبار الفرضية الثانية:

HO2 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

يوضح الجدول رقم (3) الوسط الحسابي لنسب التغير في بند حقوق الملكية حول مدى تأثير استخدام القيمة العادلة حيث بلغ – 1.6% أي أن استخدام القيمة العادلة قد أثر على حقوق الملكية بشكل سلبي بتخفيضه 1.6% ، ويلاحظ من الجدول أدناه أن أعلى نسبة للوسط الحسابي للتغير في بند حقوق الملكية باستخدام القيمة العادلة هو بنك المؤسسة العربية المصرفية و بنسبة .8% ، أي أن استخدام القيمة العادلة قد أثر على حقوق الملكية بشكل سلبي بتخفيضه □.1% .

وكما يلاحظ من الجدول أدناه أن أقل نسبة للوسط الحسابي للتغير في بند حقوق الملكية باستخدام القيمة العادلة هو بنك القاهرة عمان وبنسبة –□.8 %.

وبالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ □.3% ،أي أن الانحراف عن الوسط الحسابي متدنٍ، ويلاحظ أن أعلى نسبة للانحراف المعياري للتغير في بند حقوق الملكية باستخدام القيمة العادلة هو بنك القاهرة عمان وبنسبة 12% ، وأن أقل نسبة للانحراف المعياري للتغير في بند حقوق الملكية باستخدام القيمة العادلة هي لبنك المال وبنسبة .9 % .

الجدول رقم (3)

الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب التغير في بند حقوق الملكية حول مدى تأثير استخدام القيمة العادلة :

اسم البنك	نسبة التغير في حقوق الملكية					
	2009	**2008**	**2007**	**2006**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
الاستثمار الأردني العربي	-0.002	-0.014	-0.016	0.003	**-0.007**	**0.009**
العربي	0.024	-0.050	0.000	-0.021	**-0.012**	**0.031**
القاهرة عمان	0.016	-0.089	-0.025	-0.256	**-0.089**	**0.120**
الأردن	-0.005	-0.022	0.013	-0.048	**-0.015**	**0.026**
المال	0.007	-0.012	0.003	0.002	**0.000**	**0.008**
الاستثماري	-0.021	-0.043	0.019	0.009	**-0.009**	**0.028**
الاتحاد	0.031	-0.044	-0.028	-0.161	**-0.051**	**0.081**
الأهلي الأردني	-0.005	-0.037	0.013	-0.033	**-0.016**	**0.024**
الإسلامي الأردني	0.001	0.006	0.000	0.023	**0.007**	**0.011**
المؤسسة العربية المصرفية	0.025	-0.049	0.020	0.035	**0.008**	**0.039**
الإسكان	0.029	-0.060	-0.001	-0.014	**-0.011**	**0.037**
الأردني الكويتي	0.030	-0.051	0.001	0.007	**-0.003**	**0.034**
المجموع					***-0.016***	***0.037***

وبهدف اختبار هذه الفرضية ولتحديد درجة قبول أو رفض الفرضية وللتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (T-Test) للعينة الواحدة ، وسيتم قبول أو رفض الفرضية أعلاه عند مستوى معنوية 5% ، فإذا كان مستوى الدلالة **Sig** أقل من 5% ترفض الفرضية العدمية و يتم قبول الفرضية البديلة . وقد كانت النتائج لاختبار الفرضية الثانية كما يظهرها الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار T- test للعينة الواحدة للفرضية الثانية

Test Value = 3.00					
السنوات	حجم العينة	الانحراف المعياري	t	درجات الحرية	Sig (2-tailed)
2009	**12**	**.0899**	**-117.833**	**11**	**.000**
2008	**12**	**.0882**	**-122.494**	**11**	**.000**
2007	**12**	**.0537**	**-195.932**	**11**	**.000**
2006	**12**	**.0374**	**-380.806**	**11**	**.000**

يلاحظ من نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار(T-Test) للعينة الواحدة و حسب الجدول أعلاه ، أن مستوى الدلالة Sig اقل من 5 % وهي قريبة من الصفر، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن هناك أثراً ذو دلالة إحصائية لاستخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

4/4 اختبار الفرضية الثالثة:

Ho3 : لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية.

يوضح الجدول رقم (5) الوسط الحسابي لنسب التغير في بند الدخل حول مدى اختلاف أثر استخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية للسنتين 2006 و2007، وحدوث الأزمة المالية العالمية للسنتين 2008 و2009 بلغ −□.8% و −□.3% للسنتين 2006 و2007 ،و السنتين2008 و2009 على التوالي . أي أن استخدام القيمة العادلة قد أثر على الدخل بشكل سلبي بتخفيضه □.3% لسنتي(2006 ،2007) ، و □.8% لسنتي(2008 ،2009) .

الجدول رقم (5)

الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لنسب التغير في الدخل حول مدى تأثير استخدام القيمة العادلة قبل الأزمة المالية العالمية ، و حدوث الأزمة المالية العالمية :

	اسم البنك	نسبة التغير في الدخل قبل وأثناء حدوث الأزمة المالية العالمية							
		2009	2008			2007	2006		
		حدوث الأزمة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قبل الأزمة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الاستثمار الأردني العربي	-0.003	-0.004	-0.004	0.001	-0.008	-0.023	-0.015	0.011
2	العربي	0.012	-0.055	-0.022	0.047	-0.001	-0.011	-0.006	0.007
3	القاهرة عمان	-0.170	-0.170	-0.170	0.000	-0.017	-0.004	-0.010	0.009
4	الأردن	-0.090	-0.094	-0.092	0.003	-0.010	-0.079	-0.044	0.049
5	المال	-0.081	-0.081	-0.081	0.000	0.013	-0.024	-0.006	0.027
6	الاستثماري	-0.033	-0.232	-0.132	0.141	-0.056	-0.087	-0.071	0.022
7	الاتحاد	-0.062	-0.286	-0.174	0.158	-0.182	-0.022	-0.102	0.113
8	الأهلي الأردني	-0.152	-0.170	-0.161	0.012	-0.069	-0.109	-0.089	0.028
9	الإسلامي الأردني	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
10	المؤسسة العربية المصرفية	-0.046	-0.083	-0.064	0.026	-0.064	-0.006	-0.035	0.041
11	الإسكان	0.039	-0.159	-0.060	0.140	-0.049	-0.022	-0.035	0.019
12	الأردني الكويتي	-0.056	-0.052	-0.054	0.003	-0.001	-0.001	-0.001	0.000
		المجموع		***-0.084***	***0.044***	المجموع		***-0.035***	***0.027***

وبهدف اختبار الفرضية الثالثة لبيان مدى اختلاف أثر استخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمـــة المالية العالمية. ولتحديد درجة قبول أو رفض الفرضية وللتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (T_Test) للعينة المستقلة ، فقد تم اعتبار الفرق في المتوسط قبل حدوث وحدوث الأزمة ، واعتبرت سنة 2006 و2007 فترة ما قبل الأزمة واعتبرت سنة 2008 و2009 فترة حدوث الأزمة وامتدادها، حيث بدأت الأزمة المالية الحالية من خلال المؤشرات السلبية لعامي (2008 و2009) والتي أكدت بشـــــفافية ومصداقية بأن علامات الســــقوط والانحدار قد بدأت فعلا .Hirsch j.a. and Hirsch y) (2010. فإذا كان مستوى الدلالة **Sig** أقل من 5% ترفض الفرضية العدمية و يتم قبول الفرضية البديلة . وقد كانت نتائج اختبار الفرضية الثالثة كما يظهرها الجدول رقم (6) التالي :

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار T- test للعينات المستقلة للفرضية الثالثة

Sig	درجات الحرية	المقـــــــــارنة	t المحسوبة	الانحراف المعياري	المــتغــير (قبل وأثناء الأزمة المالية)
.003	11	قبل الازمة - حدوث الازمة	3.85	.4499	الدخـــــل

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة Sig أقل من 5% وبما يعادل 003. (3.%)، بناء على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن استخدام القيمة العادلة اختلف تأثيرها على دخل البنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية.

ويرى الباحث أن سبب الاختلاف في الدخل والحاصل نتيجة تطبيق القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية يعود إلى:

1- غياب الثقة عند بعض المستثمرين والاستجابة للشائعات التي تتناولها بعض الأوساط المالية أسهمت في التأثير على أداء السوق سلبا، فقد تحدثت عن ذلك دراسات سابقة Keynes 1936, Sheller 1999-2000 بأن الانحدار المهم للسوق المالي هو نتيجة الإشاعات والمعلومات المضللة وفرط السيولة؛ وهذا أدى إلى الانهماك بالمضاربات المالية وحدوث فقاعة أدت في النهاية إلى انفجار الأزمة المالية .(Boyer, 2007)

2- سياسة الإدارة المتبعة في كبح منح القروض والتسهيلات البنكية للغير نتيجة للوضع الاقتصادي بشكل عام الأمر الذي يؤدي إلى عدم رفد المشاريع لتنمية وتطوير مشاريعها، الأمر الذي ينعكس سلبا على القيمة السوقية لأسعار الأوراق المالية.

3- عدم لجوء الشركات أو أصحاب المشاريع إلى الاقتراض لتنمية استثماراتهم تحسبا من عدم القدرة على السداد للبنك والوقوع في عسر مالي نتيجة لنقص السيولة لدى الغير، الأمر الذي ينعكس سلبا على إيرادات هذه المشاريع وبالتالي هبوط السعر السوقي لأسهمها.

4- أن المستثمرين غير المحليين قد اضطروا للانسحاب المفاجئ وبيع جزء من أسهمهم في بورصة عمان لتغطية مراكزهم المالية في الدول التي كانت تداعيات الأزمة المالية أشد وطأة عليها من بورصة عمان الأمر الذي أثر سلبا على السوق المالي. (الأعرج، 2008). حيث هبطت أسعار الأسهم مما اثر على القيمة العادلة فانخفضت الأصول والأرباح بشكل ملحوظ.

5/4 اختبار الفرضية الرابعة:

Ho4 : لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية.

يوضح الجدول رقم (7) الوسط الحسابي لنسب التغير في بند حقوق الملكية حول مدى اختلاف أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية قبل الأزمـــة المالية العالمية للسنتين 2006 و2007، وحدوث الأزمة المالية العالمية للسنتين 2008 و2009 بلغ −□.1% و −□.1% للسنتين 2006 و2007 والسنتين 2008 و2009 على التوالي وبشكل متساو، أي أن استخدام القيمة العادلة قد أثر على الدخل بشكل سلبي بتخفيضه □.1% للسنوات (2006، 2007، 2008، 2009) ، وبمعنى آخر فإنه لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب التغير في حقوق الملكية حول مدى تأثير استخدام القيمة العادلة قبل الأزمة المالية العالمية ، و حدوث الأزمة المالية العالمية :

	اسم البنك	نسبة التغير في حقوق الملكية قبل حدوث و حدوث الأزمة المالية العالمية							
		2009	2008			2007	2006		
		حدوث الأزمة المالية		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قبل الأزمة المالية		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الاستثمار الأردني العربي	-0.002	-0.014	-0.008	0.008	-0.016	0.002	-0.007	0.010
2	العربي	0.024	-0.050	-0.013	0.052	0.000	-0.021	-0.010	0.036
3	القاهرة عمان	-0.089	-0.089	-0.089	0.000	-0.025	-0.256	-0.141	0.089
4	الأردن	-0.005	-0.022	-0.013	0.013	0.013	-0.048	-0.018	0.023
5	المال	-0.012	-0.012	-0.012	0.000	0.003	0.002	0.002	0.007
6	الاستثماري	-0.021	-0.043	-0.032	0.016	0.019	0.009	0.014	0.027
7	الاتحاد	0.031	-0.044	-0.006	0.053	-0.028	-0.161	-0.095	0.076
8	الأهلي الأردني	-0.005	-0.037	-0.021	0.023	0.013	-0.033	-0.010	0.025
9	الإسلامي الأردني	0.001	0.006	0.003	0.003	0.000	0.023	0.012	0.009
10	المؤسسة العربية	0.025	-0.049	-0.012	0.053	0.020	0.035	0.028	0.037
11	الإسكان	0.029	-0.060	-0.016	0.063	-0.001	-0.014	-0.007	0.042
12	الأردني الكويتي	0.030	-0.051	-0.010	0.057	0.001	0.007	0.004	0.037
		المجموع		***-0.019***	***0.028***	المجموع		***-0.019***	***0.035***

وبهدف اختبار الفرضية الرابعة لبيان مدى اختلاف أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية. وللتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه فقد تم استخدام اختبار (T_Test) للعينات المستقلة، فإذا كان مستوى الدلالة **Sig** أقل من 5% ترفض الفرضية العدمية و يتم قبول الفرضية البديلة. وقد كانت النتائج لاختبار هذه الفرضية كما يظهرها الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار T- test للعينات المستقلة للفرضية الرابعة

Sig	درجات الحرية	المقـــــــــــــارنة	tالمحسوبة	الانحراف المعياري	**المـــتغير** (قبل وأثناء حدوث الازمة المالية)
.994	**11**	**قبل الازمة - حدوث الازمة**	**.008**	**.3699**	***حقوق الملكية***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة Sig أكبر من 5% وبما يعادل 99.4%، وبناء على ذلك يتم قبول الفرضية العدمية، أي أن استخدام القيمة العادلة لا يختلف تأثيرها على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية.

6/4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

وفيما يلي ملخص نتائج اختبار الفرضيات وحسب الجدول رقم (9) المبين أدناه:

الجدول رقم (9)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	النتيجة النهائية
الأولى	لا يوجد أثر لاستخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية .	رفض الفرضية العدمية
الثانية	لا يوجد أثر لاستخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية .	رفض الفرضية العدمية
الثالثة	لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على دخل البنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية .	رفض الفرضية العدمية
الرابعة	لا يختلف أثر استخدام القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية .	قبول الفرضية العدمية

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتـــائج:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف حول مدى تأثر الدخل وحقوق الملكية ضمن إطار تطبيق القيمة العادلة للبنوك الأردنية للسنوات الأربع 2006 ولغاية 2009 وأيضاً للتعرف حول مدى تأثر هذه القوائم المالية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية للسنتين 2006، 2007، وبدء وامتداد حدوث الأزمة العالمية وتأثر سنتي 2008، 2009. وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والنتائج التي في ضوئها تم وضع التوصيات والاقتراحات وفيما يلي تفصيل ذلك:

1- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القوائم المالية للبنوك الأردنية قد عكس واقع حال البنوك من حيث التأثير على الدخل وحقوق الملكية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية ،حيث تأثر الدخل وحقوق الملكية سلباً لتظهر وضع المنشأة بحسب الوضع الاقتصادي. ولو أنه لم يتم تطبيقها (القيمة العادلة) لظهر وضع الدخل وحقوق الملكية بصورة ايجابية على غير الواقع المواكب والملموس مما يكون له الأثر في تضليل قارئي القوائم المالية من مستثمرين ومقرضين.

2- لا يوجد هناك اختلاف في تأثير منهج القيمة العادلة على حقوق الملكية للبنوك الأردنية المحلية قبل الأزمة المالية العالمية وبعد تأثيرها وحدوثها.

3- قد لا تحقق الحيادية والموضوعية والموثوقيةً _ باستخدام القيمة العادلة_ في حال عدم توافر سوق نشط أو غير كفء لهذه الاستثمارات أو وجود سوق مضاربه غير قائم على أسس علمية مما انعكس على قيمة هذه الاستثمارات سلباً الأمر الذي أثر على الدخل وليس تطبيق القيمة العادلة.

أما النتــائج التي تتعلق بالأزمة المالية العالمية:

1- إن سوء الإدارة الائتمانية في منح القروض والسعي نحو تحقيق أرباح مأمولة وليست مدروسة، والشائعات المضللة وعدم تفعيل سياسة رقابية حكومية كانت وراء انتشار و توسع الأزمة المالية العالمية.

2- إن غياب الثــقة لدى المســتثمرين والاستجابة للشــائعات أدى إلى الانهماك بالمضاربات العشوائية، الأمر الذي انعكس سلبا على السوق المالي .

3- مما لاشــك فيه أن هناك ودائع وتبادلات نقدية بين البنوك التجارية على مســتوى العالم، فانهيار وإفلاس كبرى البنوك الأمريكية انعكس على الاقتصاد سلبا، وبالتالي تأثر جميع قطاعات الأعمال سلبا.

4- إن من كشف الأزمة المالية هو تطبيق منهج القيمة العادلة لأنها عكست الواقع بشــفافية.

5- إن القوانين والتشريعات والتعليمات الحكومية الملزمة للبنوك التجارية المحلية ســاهمت بالاعتدال في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وكذلك الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، الأمر الذي خفف بدوره وطأة تأثير الأزمة المالية العالمية على الأردن.

6- إن الأزمة المالية العالمية ورغم وقعها السلبي على الاقتصاد قد أسهمت في تطوير المعايير الدولية بإصدار المعيار الدولي الجديد رقم (9) IFRS.

7- عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة _القابلية للمساءلة Accountability والنزاهة Integrity والكفاءة Efficiency والشفافية Transparency) _ إحدى عوامل نشوء الأزمة المالية العالمية .

التوصيات والاقتراحات:

يوصي الباحث بما يلي :

1– الاستمرار في تطبيق منهج القيمة العادلة لما له من دور في عكس النتائج حسب الواقع الاقتصادي .

2– مراعاة مبدأ الكلفة مقابل المنفعة من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة حجم استثمارات المنشأة ومدى أهمية معلوماتها وبالتالي تنفيذ متطلبات الملاءمة والموثوقية في قياس القيمة العادلة.

3– عمل نماذج قياس محلية للقيمة العادلة للشركات ذات النشاط المتشابه ، لتوحيد أسلوب القياس من جهة ، والوصول إلى قياس القيمة العادلة بموثوقية من جهة أخرى .

□–إعداد إيضاح ملحق بالميزانية يبين تأثير احتساب القيمة العادلة للأوراق المالية بعد انتهاء السنة المالية لتوفر معلومات إضافية لأطراف المنشأة الداخلية والخارجية تفيد في عمل الإجراءات والقرارات والاحتياطات اللازمة.

5– مراعاة مبادئ الحوكمة وزيادة تفعيل دور الهيئات الرقابية (الداخلية و الخارجية) لمنع التلاعب في القوائم المالية، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية غير الاعتيادية .

6– تشكيل لجنة إعلامية مختصة بمعلومات الشركات المدرجة أسهمها في البورصة، لتجنب الشائعات والمضاربات التي تحدث في سوق عمان التي تتناولها بعض الأوساط المالية لغايات شخصية.

7– إصدار تعميم أو نظام رقابي متعلق بوقت الالتزام بافصاحات الميزانيات النهائية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي وكذلك نقاط أو غرامات للشركات التي تبادر أو تتأخر في عرض إفصاحاتها، لما لها من الأهمية في اتخاذ القرار الصائب الذي ينعكس بدوره على أداء السوق.

المراجع العربية:

- الأعرج، عدنان، (2008). الأزمة المالية العالمية، **ندوة تحت عنوان الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 29 تشرين أول، عمان – الأردن.

- البشير، محمد، (2009). عندما يصبح قطاع الأسهم والسندات القطاع الأهم في الإقتصاد العالمي، **مجلة المدقق** عدد 79 –80، صفحة 19. عمان – الأردن.

- جمعة، أحمد حلمي ومؤيد راضي خنفر، (2006). المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة (دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى). في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، 13–14 أيلول ، عمان – الأردن.

- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2009)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان – الأردن.

- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2010)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان – الأردن.

- جميل ، هيل ، (2001). الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة" بحث منشور – **مجلة جامعة دمشق** المجلد التاسع عشر – العدد الأول– 2003، صفحة 279 – 299 .

- حسين نظام، (2004). القيمة العادلة في معاييرالمحاسبة الدولية في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السادس حول "مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد"**،22 –23أيلول. عمان– الأردن.

- حمدن، شذى، (2010). آثار و تداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشـــركات المســـاهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوســـط للدراسات العليا ، نيســـان، عمان – الأردن.

- حميدات، جمعة، (2006). أهمية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "7" الأدوات المالية الإفصاحات في تعزيز جودة التقارير المالية . في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، 13–14 أيلول، عمان– الأردن .

- حميدات، جمعة، (2009). التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009، دورة حول **معايير المحاسبة ومعايير التدقيق و التعديلات الحاصلة عليها**، 28 حزيران، عمان – الأردن.

- حميدات، جمعة، (2010) . معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 9، **مجلة المدقق** عدد 85–86، صفحة 24 – 26، عمان – الأردن.

- الخداش ، حسام الدين، و مضر عبد اللطيف ، (2008). نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية في البلدان النامية : حالة القطاع المصرفي الاردني ، **المؤتمر السنوي لجمعية المحاسبين البريطانيين**، 1–3 نيسان، بلاك بول – بريطانيا.

- الخضيري، محسن ،(1997). **إدارة الأزمات**، مكتبة مدبولي، صفحة 42، القاهرة – مصر.

- خوري، نعيم،(2009). صمود محاسبة القيمة العادلة في مهب الأزمة المالية العالمية، **مجلة المدقق** عدد 79 –80، صفحة 7،6، عمان – الأردن.

- دهمش، نعيم وعفاف أبو زر، (2006). موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في **وقائع المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، 13-14 أيلول، عمان – الأردن.

- السعافين، هيثم، (2004). القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية الايجابيات السلبيات التحديات والاثر على مستخدمي القوائم المالية، في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السادس بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد**، 22 -23 أيلول، عمان – الأردن.

- السعافين، هيثم، (2005). معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، 28-29 أيلول، عمان- الأردن.

- السعافين، هيثم ،(2006). تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 39، **مجلة المدقق** عدد 65 – 66، صفحة 23،24، عمان – الأردن.

- السعافين، هيثم، (2006). مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية و نظرة هيئات الرقابة الحكومية في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي** ، 13-14 أيلول، عمان- الأردن.

- الشيرازي، عباس، (1990). **نظرية المحاسبة** ، الطبعة الأولى ، دار ذات السلاسل ، الكويت.

- صيام، وليد زكريا، (2006). أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية) في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، 13-14 أيلول، عمان – الأردن.

- عدس، نائل وعبد الناصر نور، (2006). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة "دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونين الأردنيين". في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، 13-14 أيلول ، عمان- الأردن.

- عواد، روحي، (2010). محاسبة القيمة العادلة و أثرها على الأزمة المالية العالمية ، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسـط للدراسات العليا، كانون ثاني، عمان – الأردن.

- القزويني ، علي، (1985). **الأزمات الاقتصادية المعاصرة**، دار العلم للنشر،الطبعة الأولى، صفحة 186، سطيف – الجزائر.

- القشي، ظاهر،(2008).أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر .**المجلة العربية للإدارة** ،المنظمة العربية للإدارة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة- مصر .

- القشي، ظاهر و حازم الخطيب ،(2004) . توجه معايير المحاسـبة نحو القيمة العادلة الدخل الاقتصادي و أثر ذلك على الاقتصاد. **مجلة الزيتونة للبحوث العلمية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، عمان- الأردن.

- القشي، ظاهر وسليمة طبايبة، (2009). بعنوان "مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، واثر ذلك على ثقة المستثمرين بالافصاح المحاسبي". في وقائع **الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، 20- 21 تشرين أول ، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر.

- مطر ، محمد و عبد الناصر نور و ظاهر القشي ،(2009)."العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة و الأزمة المالية العالمية ". في وقائع **المؤتمر العلمي الثالث، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول**، التحديات والآفاق المستقبلية، 28 –29 نيسان ، عمان– الأردن.

- مطر، محمد، (2008). الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن، ندوة تحت عنوان **الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 29 تشرين أول ، عمان–الأردن.

- مطر، محمد وموسى السويطي ،(2006). أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية. في وقائع **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، 13–14 أيلول ، عمان – الأردن.

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون هيئة الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997، المادة 24 من تعليمات **الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التطبيق** رقم (1) لسنة 1998.

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات المؤقت40 لسنة2002 المعدل لقانون الشركات، **المادة 184، 195**منه.

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنوك الاردنية رقم 28 لسنة 2000 **المادة رقم 60** منه.

- المملكة الأردنية الهاشمية، القانون المؤقت رقم 73 قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، **المادة رقم 2.**

المراجع الأجنبية:

- Ben Hamida Nessrine, and Duc Khuong Nguyen. (2010), Value Relevance of Fair Value Accounting and Financial Instability: the French Evidence, **AFAANZ Conference** 4-6 July, Christchurch, New Zealand.

- Boyer Robert .(2007), **Assessing** the impact of fair value upon financial crises, Submitted to **Socio Economy Review** , January 2007. Paris, France .

- Bradshaw, Mark T. and Gregory S. Miller.(2007) . Will Harmonizing Accounting Standards Really Harmonize Accounting?: Evidence from Non-US Firms Adopting US GAAP. **Harvard Business School**, Boston, MA 02163, USA. August 2007.

- Danbolt, J, and Ress, W A,(2004). Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions, **Working Paper**, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow.

- Dodd, Randall , (2007). Subrime :Tentacles of crises . **Finance and development** ,Vol.44 ,No.4 ,Pp 15-Pp19.

- Fargher , N .(2001), Management perceptions of fair-value accounting for all financial instruments . **Australian Accounting Review** , 11(2) , (62-72) .

- FASB (1999). **Preliminary views**: Reporting Financial Instruments and Certain Related Assets and liabilities at fair value. December 14th.

- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1991), **Statement of Financial Accounting Standard No.107**, Disclosure about Fair Value of Financial Instruments.

- Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael,(1992), **Accounting Theory**, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, USA.

- Hirsch J.A. ,Hirsch Y. (2010), **Stock Trader's Almanac 2010**. Newjersey. John Wiley. P. 42 .

- IASB, IASCF, (2005), International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation, IFRSs 2004, **International Accounting Standard Committee Foundation**, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), International Accounting Standard 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement, IFRSs 2006, **International Accounting Standard Committee Foundation**, London, http://www.iasb.org, United Kingdom.

- Kamins key,G., Lizondo,S., Reinhart, C.M. ,(1998), Leading indicators of currency crises, IMF, **staff papers**, march, Vol.45 ,No.1, P. 4.

- Mardjono Amerta,(2005). A tale of corporate governance: lessons why firms fail**, Managerial Auditing Journal**. Bradford, Vol. 20, Iss. 3, Pp. 272- 294.

- Nelson, Karen, (1996), Fair Value Accounting for Commercial Banks: An empirical analysis of SFAS No. 107, **The Accounting Review**, Pp.35- 52 .

- Taimur, Baigan lian Goldfajin, financial market contagion in the Asian crisis, imf **staff papers**, vol . 46, no .2. (June, 1999) ,P.76, P171.

- Tan , Chyi Woan .(2005), Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting ,**thesis of doctor** of philosophy of Murdoch university . Perth,Western Australia 2005.

- Rotheli, T. (2010), Causes of the financial crisis : Risk misperception, Policy mistakes**, Banks' bounded rationality**, Vol. 3, Iss. 2, Pp.287-305 .

الملحـــقات :

مرفق طيه البيانات الخاصة بالدخل وحقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية والتحليلات التي اعتمد عليها الباحث في تحليل واختبار فرضيات الدراسة الأربع للتوصل إلى النتائج .

T-Test income

[DataSet0]

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
2009	12	-.058833333	.0899250530	.0259591268
2008	12	-.118666667	.0881953754	.0254598119
2007	12	-.037000000	.0536944216	.0155002444
2006	12	-.032333333	.0374076641	.0107986625

One-Sample Test

	Test Value = 3.00					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	95% Confidence Interval of the Difference Upper
2009	-117.833	11	.000	-3.058833333	-3.115968986	-3.001697681
2008	-122.494	11	.000	-3.118666667	-3.174703335	-3.062629999
2007	-195.932	11	.000	-3.037000000	-3.071115808	-3.002884192
2006	-280.806	11	.000	-3.032333333	-3.056101029	-3.008565637

Test equity

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
2009	12	.010833333	.0173091323	.0049967161
2008	12	-.038750000	.0252591118	.0072916775
2007	12	-.000083333	.0158828572	.0045849859
2006	12	-.037833333	.0853909015	.0246502300

One-Sample Test

	Test Value = 3.00				
					95% Confidence Interval of
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower
2009	-598.226	11	.000	-2.9891666667	-3.000164365
2008	-416.742	11	.000	-3.0387500000	-3.054798874
2007	-654.328	11	.000	-3.0000833333	-3.010174819
2006	-123.238	11	.000	-3.0378333333	-3.092088124

Income

STNDEV	Avrg	2006	2007	2008	2009	Name of bank	
0.009	-0.0094	-0.023	-0.008	-0.004	-0.003	AJIB	1
0.029	-0.0137	-0.011	-0.001	-0.055	0.012	ARABi	2
0.079	-0.0533	-0.004	-0.017	-0.172	-0.020	CAiRO	3
0.039	-0.0681	-0.079	-0.010	-0.094	-0.090	JORDAN	4
0.137	-0.1058	-0.024	0.013	-0.117	-0.295	CAPITAL	5
0.089	-0.1017	-0.087	-0.056	-0.232	-0.033	Invest bank	6
0.120	-0.1379	-0.022	-0.182	-0.286	-0.062	UNION	7
0.045	-0.1252	-0.109	-0.069	-0.170	-0.152	AL - AHLI	8
0.000	0.0000	0.000	0.000	0.000	0.000	ISLAMIC	9
0.033	-0.0497	-0.006	-0.064	-0.083	-0.046	ABC	10
0.083	-0.0477	-0.022	-0.049	-0.159	0.039	HOUSING	11
0.031	-0.0273	-0.001	-0.001	-0.052	-0.056	KWAITI	12
0.058	***-0.062***						

Equity

STNDEV	Avrg	2006	2007	2008	2009	Name of bank	
0.009	-0.007	0.003	-0.016	-0.014	-0.002	AJIB	1
0.031	-0.012	-0.021	0.000	-0.050	0.024	ARABi	2
0.120	-0.089	-0.256	-0.025	-0.089	0.016	CAiRO	3
0.026	-0.015	-0.048	0.013	-0.022	-0.005	JORDAN	4
0.008	0.000	0.002	0.003	-0.012	0.007	CAPITAL	5
0.028	-0.009	0.009	0.019	-0.043	-0.021	Invest bank	6
0.081	-0.051	-0.161	-0.028	-0.044	0.031	UNION	7
0.024	-0.016	-0.033	0.013	-0.037	-0.005	AL - AHLI	8
0.011	0.007	0.023	0.000	0.006	0.001	ISLAMIC	9
0.039	0.008	0.035	0.020	-0.049	0.025	ABC	10
0.037	-0.011	-0.014	-0.001	-0.060	0.029	HOUSING	11
0.034	-0.003	0.007	0.001	-0.051	0.030	KWAITI	12
0.037	***-0.016***						

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	before	-.0345000	12	.03550544	.01024954
	after	-.0845000	12	.06250455	.01804351

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	before & after	12	.708	.010

Paired Samples Test

		Paired Differences					t
					95% Confidence Interval of the Difference		
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper	
Pair 1	before - after	.05000000	.04499495	.01298892	.02141157	.07858843	3.849

Paired Samples Test

		df	Sig. (2-tailed)
Pair 1	before - after	11	.003

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	before	-.0190	12	.04893	.01413
	after	-.0191	12	.02356	.00680

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	before & after	12	.686	.014

Paired Samples Test

	Paired Differences					t
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		
				Lower	Upper	
Pair 1 before - after	.00008	.03699	.01068	02342	.02359	[illegible]

Paired Samples Test

	df	Sig. (2-tailed)
Pair 1 before - after	11	.994

Income

Avrg	2006	2007	Avrg	2008	2009	Name of bank
-0.015	-0.023	-0.008	-0.004	-0.004	-0.003	AJIB
-0.006	-0.011	-0.001	-0.022	-0.055	0.012	ARABI
-0.010	-0.004	-0.017	-0.170	-0.170	-0.170	CAIRO
-0.044	-0.079	-0.010	-0.092	-0.094	-0.090	JORDAN
-0.006	-0.024	0.013	-0.081	-0.081	-0.081	CAPITAL
-0.071	-0.087	-0.056	-0.132	-0.232	-0.033	Invest bank
-0.102	-0.022	-0.182	-0.174	-0.286	-0.062	UNION
-0.089	-0.109	-0.069	-0.161	-0.170	-0.152	AL - AHLI
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	ISLAMIC
-0.035	-0.006	-0.064	-0.064	-0.083	-0.046	ABC
-0.035	-0.022	-0.049	-0.060	-0.159	0.039	HOUSING
-0.001	-0.001	-0.001	-0.054	-0.052	-0.056	KWAITI
-0.035			***-0.084***			

Equity

Avrg	2006	2007	Avrg	2008	2009	Name of bank
-0.007	0.002	-0.016	-0.008	-0.014	-0.002	AJIB
-0.010	-0.021	0.000	-0.013	-0.050	0.024	ARABI
-0.141	-0.256	-0.025	-0.089	-0.089	-0.089	CAIRO
-0.018	-0.048	0.013	-0.013	-0.022	-0.005	JORDAN
0.002	0.002	0.003	-0.012	-0.012	-0.012	CAPITAL
0.014	0.009	0.019	-0.032	-0.043	-0.021	Invest bank
-0.095	-0.161	-0.028	-0.006	-0.044	0.031	UNION
-0.010	-0.033	0.013	-0.021	-0.037	-0.005	AL - AHLI
0.012	0.023	0.000	0.003	0.006	0.001	ISLAMIC
0.028	0.035	0.020	-0.012	-0.049	0.025	ABC
-0.007	-0.014	-0.001	-0.016	-0.060	0.029	HOUSING
0.004	0.007	0.001	-0.010	-0.051	0.030	KWAITI
-0.019			***-0.019***			

2				1				
ARABi				AJIB				
2006	2007	2008	2009	2006	2007	2008	2009	
Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	
329271	416718	449842	324663	9606542	9038337	14903408	14916167	with F.V
-3527	-2042	-16824	0	-196064	-54072	-60000	-46451	availabel
0	553	-5823	499	-27009	-15459	0	0	trading
0	1089	-3601	3282	0	0	0	0	gain F.V
332798	417118	476090	320882	9829615	9107868	14963408	14962618	without F.V
-0.011	-0.001	-0.055	0.012	-0.023	-0.008	-0.004	-0.003	Ratio

3093948	3547994	3579954	3801206	69504090	117576597	123832020	125179641	equity with F.V
-64908	642	-188554	88595	223287	-1943741	-1757781	-267903	f.v equity
3158856	3547352	3768508	3712611	69280803	119520338	125589801	125447544	equity without F.V
-0.0205	0.0002	-0.0500	0.0239	0.0032	-0.0163	-0.0140	-0.0021	Ratio

JORDAN (4) 2006	JORDAN (4) 2007	JORDAN (4) 2008	JORDAN (4) 2009	CAIRO (3) 2006	CAIRO (3) 2007	CAIRO (3) 2008	CAIRO (3) 2009	
Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	
35901027	39668038	44296531	36908946	30959626	30595978	27153775	34282889	with F.V
0	0	-4602373	-3641642	-10985	-579262	-5560499	-653297	availabel
-3059738	-395477	0	0	-119680	59883	-73064	-61012	trading
								gain F.V
38960765	40063515	48898904	40550588	31090291	31115357	32787338	34997198	without F.V
-0.079	-0.010	-0.094	-0.090	-0.004	-0.017	-0.172	-0.020	Ratio

JORDAN 2006	JORDAN 2007	JORDAN 2008	JORDAN 2009	CAIRO 2006	CAIRO 2007	CAIRO 2008	CAIRO 2009	
140378684	161205938	179604487	192668311	138235997	145043672	151500924	177050579	equity with F.V
-7007319	1996159	-4117613	-881573	-47640927	-3722158	-14831365	2781238	f.v equity
147386003	159209779	183722100	193549884	185876924	148765830	166332289	174269341	equity without F.V
-0.0475	0.0125	-0.0224	-0.0046	-0.2563	-0.0250	-0.0892	0.0160	Ratio

6				5				
invest bank				CAPITAL				
2006	2007	2008	2009	2006	2007	2008	2009	
Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	
11719301	9133005	11553216	10629137	24467780	17970847	19724565	4268971	with F.V
0	0	-112895	0	-22981	0	-1746722	-1746722	availabel
-1109716	-541850	-3369129	-357397	-586627	234433	-877987	-37841	trading
								gain F.V
12829017	9674855	15035240	10986534	25077388	17736414	22349274	6053534	without F.V
-0.087	-0.056	-0.232	-0.033	-0.024	0.013	-0.117	-0.295	Ratio

73995631	79229944	85752798	93249362	150621541	165141627	194699120	199801488	equity with F.V
688035	1466443	-3862520	-1988670	312106	443765	-2290013	1424011	f.v equity
73307596	77763501	89615318	95238032	150309435	164697862	196989133	198377477	equity without F.V
0.0094	0.0189	-0.0431	-0.0209	0.0021	0.0027	-0.0116	0.0072	Ratio

8				7				
AL - AHLI				UNION				
2006	2007	2008	2009	**2006**	2007	2008	2009	
Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	
30179262	**18378075**	**24909071**	**27268030**	**18204909**	**19321399**	**21130970**	**19657638**	with F.V
0	0	-3379096	-4903322	-47029	-2755597	-7421506	-1490018	availabel
-3700413	-1366524	-1715787	0	-366903	-1541857	-1025690	190928	trading
		0	0					gain F.V
33879675	19744599	30003954	32171352	18618841	23618853	29578166	20956728	without F.V
-0.109	**-0.069**	**-0.170**	**-0.152**	**-0.022**	**-0.182**	**-0.286**	**-0.062**	**Ratio**

211448131	195834145	201458941	214609806	102130968	214999181	218517817	229269484	equity with F.V
-7293373	2575703	-7816699	-1128765	-19659780	-6181666	-10040176	6903649	f.v equity
218741504	193258442	209275640	215738571	121790748	221180847	228557993	222365835	equity without F.V
-0.0333	**0.0133**	**-0.0374**	**-0.0052**	**-0.1614**	**-0.0279**	**-0.0439**	**0.0310**	**Ratio**

10				9				
ABC				ISLAMIC				
2006	2007	2008	**2009**	**2006**	2007	2008	**2009**	
Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	
15951935	**15215240**	**14987932**	**13191183**	**23377702**	**34369778**	**50060912**	**38915617**	with F.V
0	-942072	-1348659	-641926	0	0	0	0	availabel
-91386	-97770	0	0	0	0			trading
				0	0	0	0	gain F.V
16043321	16255082	16336591	13833109	23377702	34369778	50060912	38915617	without F.V
-0.006	**-0.064**	**-0.083**	**-0.046**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**Ratio**

65781371	77344767	85103604	96224742	115306999	133475836	160989384	176830597	equity with F.V
2248622	1502032	-4421873	2366807	2617029	-27022	881045	191830	f.v equity
63532749	75842735	89525477	93857935	112689970	133502858	160108339	176638767	equity without F.V
0.0354	**0.0198**	**-0.0494**	**0.0252**	**0.0232**	**-0.0002**	**0.0055**	**0.0011**	**Ratio**

12				11				
KWAITI				HOUSING				
2006	2007	2008	2009	2006	2007	2008	2009	
Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	Gain before tax	
55943681	63668391	68334184	60444367	130072576	154531206	142021758	97014124	with F.V
0	0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
-53831	-55788	-165962	-23420	-2838626	-1706069	-998597	0	trading
								gain F.V
55997512	63724179	72066334	64008756	132983112	162506806	168868729	93344485	without F.V
-0.001	-0.001	-0.052	-0.056	-0.022	-0.049	-0.159	0.039	Ratio

187665623	216946670	239397722	286572397	808437465	850478735	868663134	891068492	equity with F.V
1266176	176864	-12767250	8323208	-11411751	-478274	-55856770	25213680	F.v equity
186399447	216769806	252164972	278249189	819849216	850957009	924519904	865854812	equity without F.V
0.0068	0.0008	-0.0506	0.0299	-0.0139	-0.0006	-0.0604	0.0291	Ratio